S/PV.4172 الأمـم المتحـدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٧٢**

الاثنين، ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد روبرتسون	(جامايكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	الأرجنتين	السيد كبغلي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد تكسييرا دا سيلفا
	كندا	السيد فاموس – غولدمان
	مالي	السيد وان
	ماليزيا	السيد حسمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين: فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المتكسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولية

00-53550 170700 170700

0053550

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

مسؤولية مجلس الأمن في المحافظة على السلام والأمن: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعمليات المحافظة على السلام الدولي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، وأوغندا، وزمبابوي، وملاوي طلبوا فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وطبقا للممارسة العادية اقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد بوهان (إندونيسيا)، والسيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا)، والسيد جوكونيا (زمبابوي)، والسيد جوايي (ملاوي) المقاعد المحجوزة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، وفي غياب أي اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى الدكتور بيتر بايوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الدكتور بايوت إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس طبقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2000/657 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٥ تموز/يوليه من الأمين العام وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بإحالة مذكرة أعدها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تلخص الإجراءات المتخذة حتى اليوم كمتابعة لاجتماع مجلس الأمن المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا والمعقود في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2000/696 التي تتضمن نص مشروع قرار أُعد خلال المشاورات السابقة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدكتور بيتر بايوت.

الدكتور بايوت (تكلم بالانكليزية):إنني قادم إليكم اليوم مباشرة من المؤتمر الدولي المعني بالإيدز الذي عُقد في دوربان، جنوب أفريقيا، حيث تجمع ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ فرد من جميع أنحاء العالم ذلك، كما قالوا، لكسر الصمت حول الإيدز. وكان هذا المؤتمر الأول من نوعه في الجنوب وفي أفريقيا، وولَّد انتباها غير مسبوق إلى مشكلة الإيدز في العالم النامي، ولا سيما أفريقيا. وقد افتتح الاجتماع الرئيس ثابومبيكي واختتمه الرئيس السابق نلسون مانديلا الذي ذكر أن

''التحدي هو الانتقال من الخطابة إلى العمل، والعمل بكثافة وحجم غير مسبوقين. وهناك حاجة إلى أن نركز على ما نعرف أنه يفيد''.

وأعتقد أن ذلك يمكن أن يكون موضوعا لمزيد من مداولاتنا.

وأعتقد أن هذا المؤتمر جاء، ويجيئ عند نقطة تحول في هذا الوباء، ولا سيما الوباء في أفريقيا، ولكن أيضا خارج أفريقيا. وكانت رسالته الكامنة رسالة أمل، بأن الوقاية تفيد وأن هناك أمثلة كثيرة على ذلك؛ وأنه من الممكن تحسين المعاملة والرعاية للناس الذين يعيشون مع الفيروس. ويجب أن أقول إن الحصول على العلاج كان الموضوع الأساسي في المؤتمر.

ومع ذلك فآخر الأخبار ليست طيبة. فالتقرير الذي قدمناه إلى المؤتمر الدولي يؤكد أن وباء الإيدز آخذ في الانتشار، وخاصة في أفريقيا، حيث بها الآن ١٦ بلدا أكثر من عُشر سكانه البالغين في الفئة العمرية ١٥-٤٩ عاما مصابون بالمرض. وتظل المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في عدة عقود موضع تهديد. ولا غرابة في أن الإيدز هو أول قضية صحية وهي تعتبر تهديدا للسلم والأمن العالميين.

وعندما تحدثت أمام المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي أوضحت العلاقة بين الإيدز والحرب. وأثر قضية العاملين في المساعدة الإنسانية والخدمات النظامية. واقترحت أن هؤلاء يمكن أن يكونوا أدوات قوية للوقاية إن هم دربوا تدريبا جيدا على مكافحة الفيروس وتغير السلوك. وبطبيعة الحال فمن المهم بالقدر نفسه أن بوسعهم حماية أنفسهم من الإصابة بالفيروس. وذكرت أن المسألة مرتبطة باستقامة أولوياتنا وبما نعمله مما نعرف أنه يحدث التغيير. وقد عززت الشهور الستة الماضية ما ذهبت إليه في هذه الصدد.

ولن أكرر ما اتفقت عليه مع المجلس في كانون الثاني/يناير المنصرم. وسأركز بدلا عن ذلك على الإجراءات التي اتخذناها حتى اليوم على أساس تلك المناقشة. ولكن اسمحوا لي أولا أن أؤكد للمجلس أن مسألة الإيدز باتت على رأس جدول أعمال المنظمات التي تتألف منها منظومة الأمم المتحدة كما يتضح من مناقشة وقرارات لجنة التنسيق الإدارية ومجالس إدارة العديد من الوكالات والبرامج، واللجنة الإنمائية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في نيسان/أبريل، وكما أبرزه تقرير الأمين العام إلى جمعية الألفية.

ولكن ما الذي فعلناه من حيث الإجراءات الملموسة بشكل أكبر؟ أولا، لقد كثفنا جهود مركز تبادل المعلومات بشأن المعلومات عن الإيدز في أفريقيا في إطار الأمم المتحدة، بناء على طلب عدة أعضاء في المجلس في كانون الثاني/يناير. ومن أكثر المبادرات شمولا في هذا الصدد مشروع رصد الاستجابات القطرية الذي يستهل في هذا الشهر. وسوف ييسر هذا الجهد - بالتعاون مع الإدارات الحكومية المختصة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الفيروس/الإيدز، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة والوكالة السويدية للتنمية الدولية - سبل الحصول عن طريق الشبكة العالمية على آخر المعلومات الموجزة عن الوباء في بلدان بعينها، وكذلك على المعلومات المستكملة المنتظمة عن الدعم المالي والإجراءات البرنامجية من شتى الشركاء في أي بلد بعينه.

وثانيا، فالشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا، التي تحدثت عنها في بياني أمام المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي والتي عقدها الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تحرز تقدما كبيرا. فهذه الشراكة تجمع تحت قيادة الحكومات الأفريقية ما بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات المانحة والقطاعين الخاص والمجتمعي. فلهذه

المؤسسات جميعها قوات مشتركة في ظل إطار عمل مشترك أيده في الأسبوع الماضي في منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمر قمة رؤساء الدول أو الحكومات في لومي.

ويمكنني أن أقول إن الأهم من ذلك هو التقدم الأبرز الذي يحرز على المستوى القطري عبر إنجازات أخرى، منها طاولة مستديرة موفقة في ملاوي عبأت أكثر من ١٠٠ مليون دولار لمكافحة الإيدز في البلد؛ وإنشاء الحكومة صندوقين خاصين في بوركينا فاصو وغانا؛ وتجدد الاستجابة المجتمعية في إثيوبيا؛ والخطط الاستراتيجية في موزامبيق؛ وإنشاء مجالس تنسيق وطنية رفيعة المستوى في تنزانيا وبلدان أخرى.

وأخيرا، وفي متابعة لمناقشات مجلس الأمن أيد فريق عامل تابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات خطة عمل في أيار/مايو الماضي، تشدد على أهمية إدراج الإيدز أيضا ضمن العمل الإنساني. وهي تتناول، فيما تتناول، دور الخدمات النظامية وقوات حفظ السلام في منع وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية؛ وإمكانية أن يسهم الوباء في زعزعة الاستقرار الاجتماعي ونشوء حالات الطوارئ؛ وضرورة تأمين الحد الأدنى من معايير الوقاية والرعاية قبل وأثناء وقوع الصراعات أو الكوارث وفي أعقابها مباشرة.

ولتنفيذ الإجراءات المقترحة التي كلف الفريق العامل التابع للجنة الدائمة أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بحمل شعلتها أنشأت الأمانة وحدة لتنسيق العمل الإنساني في حزيران/يونيه. وبالفعل فقد تم تحديد عدد من البلدان للمرحلة الأولى من هذا المجهود. ومعظمها في أفريقيا ولكنها شملت أيضا البلدان التي تمر بأزمات وصراعات في آسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

وقد أعددنا مصفوفة من القوى من كل وكالة مشاركة للبناء على أساس الأنشطة القائمة وتلافي الازدواجية. وتجري الآن صياغة خطط عمل لأقطار محددة للسير قدما. وتوضع ميزانيات متعددة السنوات لدعم هذه الخطط وسيعد برنامجان أساسيان للوقاية من الإيدز ورعاية المصابين به في حالات الطوارئ المركبة. وينفذ الأول خلال المراحل الحادة من الأزمة والثاني للحالات السابقة واللاحقة للأزمة.

ومن المهم للمجلس بصفة خاصة المناقشات المكثفة الجارية الآن مع إدارة عمليات حفظ السلام والتي تركز على تعزيز السلوك المسؤول بين الموظفين الذين يقدمون المساعدة الإنسانية وقوات حفظ السلام. ومن الإجراءات المحددة للمتابعة التدريب قبل وأثناء العمل ووضع سياسة طبية للأمم المتحدة تجاه الفيروس/الإيدز للأفراد المرتبطين ببعثات الأمم المتحدة، ويشمل ذلك تأمين إمدادات الرفالات الكافية. وسوف تعمل وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز، بشكل وثيق في هذه المجالات مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة عمليات حفظ السلام وعدد من منظمات الدفاع المدني والعسكري.

واسمحوا لي في الختام أن أنتقل إلى مشروع القرار المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي ينظر فيه المجلس. فنحن نرحب كثيرا بالاعتراف بأن للفيروس/الإيدز آثارا سلبية على جميع قطاعات المجتمع. والواقع أن مدى ونطاق هذه الآثار يجعلان من الإيدز تهديدا لأمن الإنسان وقوة محتملة لزعزعة الاستقرار في العالم أجمع.

إن تشديد مشروع القرار على الخدمات النظامية له أهمية أيضا. فخلال الأشهر القليلة الماضية شحذ برنامج الأمم

المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز تركيزه على التدريب وتدابير الوقاية بين الخدمات النظامية.

وفي الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار يحث جميع الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات للفحوص الطوعية والاستشارات السرية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لجميع القوات الوطنية النظامية، وخاصة القوات التي تنشر في بعثات حفظ السلام الدولية. ونحن نتفق مع مقدمي مشروع القرار هذا على أن للفحوص الطوعية المصحوبة بالاستشارات السرية بشأن الفيروس دورا حيويا في الوقاية من الفيروس. وقد وضحت قيمة هذا النهج من حيث تحسين السلوك الوقائي في عدة دراسات قدمت إلى مؤتمر دوربان. وتشمل مزاياه تحسين الصحة عن طريق الحصول المبكر على الرعاية والعلاج؛ وتحسين القدرة على التغلب على القلق المتصل بالفيروس؛ وتقديم الحافز والدعم للبدء بأنماط السلوك الجنسي المأمون أو المحافظة على اتباعه.

وللاستفادة الفعلية القصوى من الفحوص والاستشارات الطوعية يجب أن توفر على أنها عنصر واحد من عناصر مجموعة شاملة من خدمات الوقاية والدعم للمصابين بالفيروس. وينبغي أن تحاط نتائج الفحوص الطوعية بالسرية وأن تجرى في بيئة غير موصومة، وأن تشمل الاستشارة قبل الفحص، والموافقة بعلم والاستشارة بعد الفحص. فينبغي إجراء الفحص دون موافقة عليمة ودون سرية حيث لا يوجد دليل على أن الفحص من هذا القبيل يحقق الأهداف المتعلقة بالصحة العامة. بل على النقيض، كثيرا ما تدفع هذه الممارسات بالوباء إلى الخفاء وتعقد تدابير الوقاية الأخرى.

بيد أن هناك كثيرا من خدمات الاستشارة والفحوص الناجحة في كثير من أنحاء العالم، ولذا ينبغي أن توفر الحكومات هذه البرامج بين الخدمات النظامية - كما ينبغي لها أن تفعل ذلك في المجتمع المدني. ورعاة برنامج الأمم المتحدة وأمانته على استعداد للعمل مع الحكومات لا لمجرد أن تراعي في الفحوص الطوعية الموصى بها في مشروع القرار حقوق الإنسان للأفراد بل ولبلوغ الأهداف المرجوة منها وهي: حماية قوات حفظ السلام والمجتمعات التي يعملون بينها.

وواضح أن الإيدز هو محور مناقشات المجلس طوال النصف الثاني من هذا العام. ونحن نحيي بالفعل بعد نظره. وأشكر المجلس على التزامه وأطالبه أخيرا بالدعم. ولسوف يكلف تنفيذ استنتاجات مؤتمر دوربان أموالا. وقد قلت للعالم في الأسبوع الماضي أن ضرب هذا الوباء في أفريقيا وحدها يكلف ٣ مليارات من الدولارات كل عام لتوفير الوقاية والرعاية الأساسية، وهذا مبلغ يقارب ١٠ أمثال ما ينفق هذه الأيام. وأكرر هذا النداء اليوم. فالالتزام أمر حيوي والقرارات سوف تفيد. ولكن المطلوب من العالم أن يقدم ما هو أكثر من الكلام عن هذا الوباء. فعلينا أن نقضي عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الدكتور بايوت على بيانه.

السيد هولبروك (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على قيامكم بهذه الرحلة من جامايكا إلى هنا لتشرفونا ولتبرزوا أهمية اجتماع اليوم بتوليكم الرئاسة بالنيابة عن جامايكا وبالنيابة عنا جميعا. إن قيادتكم وقيادة السفيرة دورانت جعلتا اجتماع اليوم أمرا ممكنا.

أود أن أشكر أيضا جميع البلدان الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن التي وافقت على استصدار هذا القرار الذي لم يسبق له مثيل بشأن مسألة صحية للمرة الأولى في تاريخ مجلس الأمن. أود أن انظر إلى الوراء مع أعضاء المجلس لنرى

الشوط الذي قطعناه منذ بداية كانون الثاني/يناير، منذ طرحت علينا مسألة ما إذا كان بوسعنا أن نناقش هذه المسألة في هذه القاعة، ومنذ آذار/مارس، عندما تساءلنا عما إذا كان بوسعنا أن نضع نصا في ديباجة مشروع قرار. والآن أمامنا مشروع قرار له، كما قال متكلمون سابقون، قيمة كبرى في هذا الكفاح.

أريد أيضا أن أثني بشكل خاص على المتكلم السابق، صديقي، وأحد قادتنا، بيتر بايوت، لقيادته في هذا المجال ولعودته مرة أخرى إلى مجلس الأمن اليوم. وبدون رؤيته، ونظرته الخلاقة وقيادته، لا أعتقد أنه كان بوسعنا أن نتواجد هنا اليوم. ولقد أخبرني بشكل خاص بمدى أهمية جهود مجلس الأمن بالنسبة لجهوده.

أريد أيضا أن أسترعي انتباهكم، سيدي الرئيس، إلى أننا معنا هنا اليوم وفد أمريكي موقر للغاية. وهذا الوفد بقيادة ثلاثة زعماء في الكونغرس قادوا الكفاح في الكونغرس لتخصيص المزيد من الأموال لأبحاث الإيدز والوقاية منه. كارولين مالوني، وتقع الأمم المتحدة في دائرتها الانتخابية، وهي تجلس إلى اليمين في الصف الذي يقع خلفي مباشرة. وشيلا جاكسون لي، من هيوستن، بتكساس، وهي إحدى الزعيمات في الكفاح الكبير، وهي معنا اليوم، ومعنا أيضا باربارا لي، من أوكلاند، بكاليفورنيا وهي أكثر زعمائنا إصرارا وعزما، وهي التي وضعت خطة مارشال من أجل الإيدز، وهو اقتراح قدمته منذ عامين. وهي التي أعادت الأموال التي حاول بعض أعضاء الكونغرس اقتطاعها خلال مناقشات الأسبوع الماضي. وانني أعرب عن التقدير لكل هؤلاء الأشخاص، وعلى وجه الخصوص لباربارا لي، لجهودها الفعالة العنيدة في هذا المجال. وأشكركم،سيدي الرئيس، لإعطائي الإذن بمصاحبتهم لنا هنا. ومعنا هنا اليوم أيضا الكاهن الموقر أيوجين ريفرز وماثيلدا كريم، وهما من أعظم الزعماء في هذا المجال، مع أشخاص آخرين عديدين، من بينهم البعض من صناعات دوائية، جاءوا لينضموا إلينا اليوم.

ومن دواعي الشرف الحقيقي لي أنكم، سيدي الرئيس، هنا لأننا نعتبر أن مشروع قرار اليوم تاريخي لمجلس الأمن. إنه بالتأكيد ليس نهاية عملية الكفاح ضد الإيدز. فالمشكلة لا تزال تتفاقم، كما قال دكتور بايوت توا، ومشروع قرار اليوم يعد فقط علامة هامة في العملية. ولكنه ذو أهمية خاصة بالنسبة لمجلس الأمن.

أود أن أقول في البداية لأصدقائي الذين تشغلهم مسألة السيادة وما ينبغي لمجلس الأمن أو لا ينبغي له أن يقوم به، إن مشروع القرار هذا لا ينتهك بأي حال من الأحوال سيادة البلدان أو سلطتها، ولكنه يعبر عن الإرادة الجماعية لمجلس الأمن، أهم هيئة من نوعها في العالم. ومشروع القرار هذا يمد اهتمامنا بشكل مشروع إلى مجال لم ينظر فيه من قبل. ونحن لا نقتطع من عمل مجلسنا الاقتصادي والاجتماعي الهام أيضا؛ وإنما نعززه وندعمه. وأود أيضا أن أذكر أن وزير الزراعة الأمريكي، دان غليكمان، سيخاطب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد ظهر اليوم.

مؤخرا جدا، قبل سبعة أشهر، لم يكن كثيرون يرون أن يكون النظر في مرض الإيدز جزءا من مناقشة في مجلس الأمن. ولكن، بما نقوم به اليوم نبين أن هذا أمر ممكن. إن العالم يوجه انتباهه إلى دوربان وإلى مجلس الأمن. وعدد هذا الأسبوع من مجلس "إيكونوميست" الذي صدر صباح اليوم، يجعل مرض الإيدز موضوع الغلاف وهذا مثال آخر على أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعالم.

منذ ١٠ كانون الثاني/يناير، عندما جعلنا القرن الجديد والألفية الجديدة تبدأ في مجلس الأمن لجلسة عن مرض الإيدز، برئاسة نائب رئيس الولايات المتحدة، السيد آل غور، بدأنا نعترف بأن أزمة فيرس نقص المناعة

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تهديد ليس فقط للصحة وإنما أيضا للازدهار، وللشعوب وبالفعل ولأمن العالم. وقد ذكرنا نائب الرئيس السيد غور في ملاحظاته في كانون الثاني/يناير، بأننا مدينون لأنفسنا، كل منا مدين للآخر وللأجيال المقبلة بمكافحة هذا المرض. ودعانا جميعا إلى "أن نعترف بواجبنا الأخلاقي وأن نقبل بمسؤوليتنا العظيمة والخطيرة عن تحقيق النجاح". نحن نفعل هذا اليوم بمشروع القرار هذا، وهو قرار تاريخي، كما قلت من قبل،لأن هذا هو أول قرار لمجلس الأمن على الإطلاق يركز على مسألة صحية تماما، ومن الملائم أن تكون هذه المسألة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأعتقد أن اليوم، ١٧ تموز/يوليه، سيكون علامة في تاريخ تطور مجلس الأمن، وسيكون تصويتا يدل على اعترافنا بأن الإيدز أحد التحديات الأمنية الكبيرة التي واجهناها منذ تأسيس الأمم المتحدة.

مشروع القرار هذا مثال على المقاصد الأساسية التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها منذ أكثر من نصف قرن: تعزيز العمل الدولي بمواجهة التهديدات المشتركة. إن مرض الإيدز ليس مجرد مشكلة لبلد بمفرده. وليس مجرد مشكلة أفريقية؛ ولا يمكن أن يعالج ببساطة باعتباره مشكلة لقارة بمفردها. ففي عالم تميز بالعولمة والتكافل، وهما من الكلمات الهامة التي تمثل سمات عصرنا الحديث، لا يمكننا أن نقوم بتصنيف وفقا للقارات، ولا يمكننا أن نركز ببساطة على التكافل الاقتصادي؛ علينا أن نعترف بأنه بينما التكافل يوفر فرصا اقتصادية، فإنه يمكن أن يفرض تهديدات عالمية أيضا. وأنتم لا يمكنكم أن تمنعوا مرض الإيدز من حق المرور، ولا يمكنكم أن تفرضوا حظرا عليه أو أن تضعوه في حجر صحي. ولا يمكنكم أن توقفوه عند حدود معينة ولهذا يجب أن نعمل معا.

مشروع القرار هذا يغطي أشياء كثيرة، لكنه يركز بشكل ملائم على المجال الذي يتحمل مجلس الأمن مسؤولية رئيسية عنه والأكثر تعرضا للخطر، على وجه الخصوص عند معالجة أثر مرض الإيدز على حفظ السلام. واسمحوا لي بأن أتكلم هنا عن حقيقة غير سارة. بينما أداء القائمين بحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة جدير بالتقدير الكبير، وبينما كل الذين يساهمون في حفظ السلام يستحقون احترامنا وتقديرنا، الحقيقة أن القائمين بحفظ السلام قد ينشرون مرض الإيدز بشكل غير متعمد إذا لم يتوفر لهم التدريب والتعليم الملائمين والخطوات الضرورية للوقاية.

أود أن أتوقف هنا للحظة لأعرب عن التقدير الخاص للقائمين بحفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، الذين خاضوا معركتهم ببسالة حتى وصلوا إلى بر الأمان بالأمس في دارو، ولأعرب عن تعاطفي الكبير بشأن أحد العاملين في قوات حفظ السلام من الهنود وهو الرقيب الذي ضحى بحياته في ذلك الجهد.

هذا أفضل مثال على ما تقوم به عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. لكننا يجب أيضا أن نعترف بأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمكن أن تترتب عليه نتيجة تخالف النتائج التي يراد تحقيقها.

ولي ملاحظة شخصية، هي أنني تعرضت لهذه المسألة أول مرة في سنة ١٩٩٢ عندما زرت كمواطن مدني كمبوديا وزرت السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا في بنوم بنه وتكلمت في ذلك الوقت مع السيد أكاشي والسيد كارني ومع سائر أعضاء فريق الأمم المتحدة. وقد أدهشتني جهودهم، ولكنني شعرت بالانزعاج إزاء كون قوات الأمم المتحدة تنشر مرض الإيدز فعلا. في الحقيقة أنني كنت شديد الانزعاج، حتى أنني في يوم ٢٧ تموز/يوليه

١٩٩٢، كتبت رسالة، بصفتي مواطنا خاصا، إلى السيد أكاشي وإلى السيد كاربي أثرت فيهما هذه المسألة. وأنا أذكر هذه المسألة لأنها بالنسبة لي ليست جديدة، وهناك شعور مؤسف بأننا تأخرنا كثيرا في اتخاذ إجراء. وفي ذلك اليوم كتبت شيئا، لو غيرنا فيه اسم ''كمبوديا'' بالعبارة ''بعض البلدان في أفريقيا حيث يوجد المحافظون على السلام''، لكان صحيحا اليوم. وأرجو أن يقطع هذا القرار شوطا طويلا في معالجة هذا الموضوع.

ومن المؤكد أنه لا يمكن لمجلس الأمن ولا للأمم المتحدة أن يطالبا الدول الأعضاء بعرض اختبارات قسرية على قواتها. فهذا يتناقض مع احترام الأمم المتحدة للسيادة الوطنية، ولكننا نوصي - والدكتور بايوت على حق في توجيه الاهتمام إلى الفقرة ٣ من مشروع القرار - ونحث جميع البلدان أن تزيد الاختبارات التي تجريها، وبخاصة القوات التي ترسل إلى الخارج. وعندما تصبح هذه القوات جزءا من بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي للأمم المتحدة أن تلتزم بتعليمها وتدريبها؛ وبتزويدها بالعوازل الطبية، كما بدأت إدارة عمليات حفظ السلام بعمله الآن؛ وباتخاذ إجراءات أخرى لمنع انتشار هذا المرض. ويجب علينا أن نتحاشى أفظع مفارقة قد تحدث إذا تسببت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام - أثناء محاولتها منع الصراعات - في نشر مرض أكثر فتكا من الصراعات نفسها.

والواقع أنه من الصحيح بنفس القدر أنه لا يمكن وجود قوات عسكرية حديثة وفعالة في عالم اليوم إلا إذا أخذنا الإيدز مأخذ الجد، وعلّمنا القوات واختبرناها. ومن الضروري أن نعد قواتنا، ونسلحها، وندربها، ونحميها من أعداء كالإيدز مثلما نحميهم من أعداء يحملون البنادق والمدافع.

ومن قبيل المصادفة أن الولايات المتحدة تجري اختبار الإيدز على جميع القوات التي ترسلها إلى الخارج. وإذا أصيب أحد الجنود بالفيروس، بقي بالوطن ليحصل على العلاج. ويمكنني أن أضيف أيضا أن الكونغرس أقر في مشاوراته في الأسبوع الماضي وضع ١٠ ملايين من الدولارات في ميزانية وزارة الدفاع ليخولها بالمشاركة في العمل مع الحكومات الأخرى ومع الأمم المتحدة بشأن هذه القضية، فضلا عن عملها مع المؤسسات العسكرية. ويسرني أن هذا قد اجتاز مرحلة التشاور، وأرجو أن يحصل على تأييد الكونغرس بأكمله في المستقبل القريب.

ويدعو مشروع القرار هذا إلى اتخاذ عدد من التدابير الهامة للتصدي لهذا الوباء في جميع الجبهات وجميع القارات وبين جميع قطاعات السكان المتأثرة به. ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات محلية طويلة الأمد وفعالة، ويطالب الأمم المتحدة بكفالة التدريب السليم لقوات حفظ السلام. ويحث الدول الأعضاء على القيام بإجراء الاختبارات السرية والطوعية لجميع العاملين بالقوات العسكرية، وبخاصة من يعملون في مجال حفظ السلام، ويطلب إلى الأمين العام أن يوجد السبل التي ترصد سياسات الدول إزاء القوات العسكرية في جميع أنحاء العالم.

كل هذه خطوات هامة. لكن بينما يشكل حفظ السلام الهدف الأساسي من وراء مشروع القرار، فإن الهدف النهائي يجب أن يكون زيادة الجهد والتنسيق الدوليين لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جميع أنحاء العالم. ومكافحة الإيدز لا تقتصر على مجلس الأمن، بل يجب أن تجرى على جميع المستويات في كل وكالة في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة: في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي إدارة

عمليات حفظ السلام؛ عن طريق كل موظف في جنيف ونيويورك؛ ومن خلال كل عامل في المجال الإنساني في الموقع. وتحدي الإيدز يفوق بكثير قدرة أي فرد منا على حدة. وسيتطلب منا التزاما مشتركا، وتعاونا، وابتكارا، وموارد.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن عمل اليوم هام ويرسي حجر الأساس، إلا أنه ليس إلا البداية. ونرحب بجلسة اليوم، ونرجو، سيدي، أن تدعو الدكتور بايوت لزيارتنا دوريا. وأود أن أسترعي نظركم إلى أنه هنا طبقا لجدول زمني تقريبي وفقا لما اقترحه عدد من السفراء الموجودين اليوم هنا في الجلسات المعقودة في كانون الثاني/يناير.

والجهد المبذول اليوم يدعم عزمنا. وستتاح لنا الفرصة في الأيام القادمة لأن نواصل اتخاذ الإجراءات، التي تتضمن ما نتخذه في قمة الألفية، وفي الدورة المقبلة للجمعية العامة. وأرجو أن نلتزم بأن نعمل عند ذلك بنفس التصميم والتعاون السائدين اليوم. وأشكركم مرة أخرى، سيدي، على قدومكم إلى هنا اليوم، كما أشكر الدكتور بايوت، وفريقه، وجميع من يعملون بدأب في سبيل هذه القضية. ونحن، في مجلس الأمن، يشرفنا أن نتمكن من المشاركة في الكفاح لكي نؤكد أن هذا يفوق وجود مشكلة صحية، ولكي نساعد على التعجيل بشن هذه المعركة. وأود أن أؤكد ببساطة وجهة نظري الشخصية، وهي أنه من بين جميع المشاكل التي نواجهها في عالم اليوم - وهي كثيرة: الصراعات التي نحاول منعها أو احتواءها باجتماعنا هنا، أي الانتشار النووي، والقضايا السكانية، ومسائل البيئة، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية - فإنني أعتقد أن هذه هي أخطر مشكلة نواجهها، نظرا للضرر الذي يمكن أن تسببه لكل شيء آخر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. إن حضوركم هنا دليل واضح على الأهمية التي تعلقونها، وتعلقها حكومتكم على إيجاد حل مشترك لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأود أن أشكر وفد الولايات المتحدة أيضا، وبخاصة صديقي العزيز وزميلي السفير هولبروك، على رؤيتهما وقيادتهما المستمرة في هذا الشأن.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب فيما بيننا بالوفد رفيع المستوى من كونغرس الولايات المتحدة. وأرحب به ترحيبا حارا، فوجوده هنا اليوم دليل واضح على التزام أعضائه باستئصال وباء الإيدز الذي نواجهه اليوم.

ونعرب عن امتناننا أيضا للدكتور بايوت على جهوده الدؤوبة وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة جدا التي قدمها لنا هذا الصباح.

وهذه الجلسة الثانية لمجلس الأمن بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ستتوج باتخاذ قرار نأمل أن يسهم في الجهود الجارية التي تستهدف التصدي لهذا الوباء. إن هناك أطرافا كثيرة في هذا الميدان، ونرى أن الجهود المتضافرة لجميع الأطراف المعنية يجب أن تؤدي إلى استئصال هذه الآفة الرهيبة.

وكثير من البلدان المصابة بهذا الوباء بدرجة كبيرة، ومنها بلادي، ناميبيا، تدرك خطورة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأثره على قطاعات سكاننا، وتدلل على التزامها السياسي الضروري للوقاية من هذا الوباء. ومع ذلك، فالوقاية وحدها لا تكفي، حيث أن هناك أعدادا كبيرة من الأفراد الذين أصيبوا فعلا بالفيروس. ونظرا للافتقار إلى الموارد، وعدم إمكانية الوصول إلى عقاقير

فيروس نقص المناعة البشرية، لم يحرز تقدم كبير في علاج المرض. وبالتالي لا تتمكن الحكومات من خدمة الأفراد الذين أصيبوا بالفعل، ولذلك يُتركون للموت دون أمل في أي علاج.

إن المكاسب التي أُحرزت في التنمية المستدامة ستزول إن لم يوجد علاج لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وآثاره المدمرة. ولهذا، من الضروري أن تتمكن القطاعات السكانية في البلدان النامية من الحصول على العقاقير الفعالة المضادة للإيدز، بحيث تساعد على إطالة أعمارهم. وسأسارع هنا بالتأكيد على أنه يجب توفير هذه العقاقير بأسعار يمكن تحملها.

إننا نعرب عن الامتنان للبلدان والمنظمات التي وفرت الموارد لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إننا نشجعها على مواصلة ذلك، وندعو الآخرين بأن يحذو نفس الحذو. وفضلا عن ذلك، نرحب بإعلان البنك الدولي بأنه سيقدم إلى مجلس مدرائه قريبا برنامجا متعدد القطاعات للإيدز بالنسبة لأفريقيا. وسيسهل ذلك بلا شك جهود الحكومات في تنفيذ استراتيجياتها بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري. وفي الوقت نفسه، نرحب بإطلاق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مبادرته للمشاركة الدولية ضد الإيدز في أفريقيا.

وإننا نسجل التقدم المحرز بشأن قضايا رئيسية ذات صلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال المؤتمر الدولي الثالث عشر للإيدز، الذي عقد في دوربان، جنوب أفريقيا، حسبما ذكره الدكتور بايوت صباح اليوم. ونحن نأمل أن تستمر الجهود المنسقة من هذا النوع. ونسجل بوجه خاص أن الوصول إلى الرعاية الطبية قد برز كموضوع أساسي في المؤتمر، وكان الوصول إلى العلاج المضاد للفيروس محورا من محاور المؤتمر.

إننا نسلم بأن موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يقع بشكل مباشر تحت ولاية مجلس الأمن. ولكن المجلس بصيانة السلم والأمن الدوليين، سيسهم بصورة أساسية في الحد من أثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مناطق الصراع ويساعد الحكومات في تكريس مزيد من الموارد للتغلب على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في ضمان أن يكون أفراد حفظ السلام على علم بالوقاية من الإيدز، وكذلك بتداعيات السلوك الذي يحمل في طياته خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وختاما، في الوقت الذي نسعى فيه إلى جعل العلاج متاحا لجميع شعوب العالم، ينبغي أن يتواصل السعي الحثيث بحثا عن تطعيم أو تحصين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليَّ.

السد كبغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): يود وفدي أن يستهل بيانه بالتعبير عن التقدير لك، سيدي الوزير، لحضورك هنا اليوم، ولقرارك برئاسة هذا الاجتماع الهام. كما نعبر عن امتناننا لحضور السيد بيتر بايوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وللبيان الذي قدمه. ونعبر أيضا عن ارتياحنا لنتائج المؤتمر الدولي الثالث عشر بشأن الإيدز المنعقد أخيرا في دربان، وإن كانت النتائج لم تكن بالمستوى المأمول.

لقد أصبحت عمليات حفظ السلام وسيلة حيوية يمكن لهذا المجلس من خلالها الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية. ومع أن الولايات المتحدة الصادرة لهذه العمليات والنتائج

التي حققتها تعرضت لأشكال مختلفة من الانتقادات، فلا يمكن التشكيك في أن مثل هذه البعثات تشكل الأداة الرئيسية لدى المجتمع الدولي اليوم للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتحتاج هذه العمليات إلى مساهمة كبيرة من ناحية الموارد البشرية والمادية من جانب عدد من الدول الأعضاء، والتي تؤيد، مثل الأرجنتين، عمليات حفظ السلام منذ بدايتها، وتشارك فيها بصورة نشطة. وبغية الإبقاء على مستوى ونوعية هذه المساهمات، فمن الضروري الحد قدر الإمكان من المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد المشاركون في هذه البعثات.

وتؤيد الأرجنتين مشروع القرار قيد النظر. ونحن نعتبره خطوة جديدة في حملة الحد من المخاطر، إضافة إلى الخطوات التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء، بما فيهم الأرجنتين، عندما شددنا على الحاجة إلى تعزيز أمن الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها في سياق عمليات حفظ السلام. وإذا كانت مشكلة الإيدز ليست هي المشكلة الوحيدة التي تواجه الأفراد المشاركين في مثل هذه البعثات، فإننا يجب أن نضع نصب أعيننا أن هذا المرض من بين العوامل التي تسببت في خسائر في الأرواح في تلك البعثات. وهي الخسائر التي ربما كان يمكن تلافيها بالإعداد الجيد للأفراد المشاركين في هذه البعثات وتدريبهم.

بالنسبة للبعد العالمي لمسألة الإيدز، فإن الأرجنتين تؤكد هنا مجددا على النقاط التي سبق أن أثارتها في اجتماع ١٠ كانون الثاني/يناير، ولا سيما بالنسبة للعلاقة القائمة بين هذه المشكلة الخطيرة ومفهوم الأمن البشري، وكذلك مجموعة التدابير التي اقترحنا اعتمادها في هذه المناسبة. ويجب أن تتواصل جهود المجتمع الدولي لاحتواء هذا الوباء. فمن خلال الجهود المتضافرة لجميع المعنيين، وبخاصة في البلدان التي تنتج عقاقير فعالة لعلاج هذا المرض، سيكون من الممكن منع الإيدز من أن يصبح تهديدا للسلام والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة الموجهة اليَّ.

السيد بن مصطفى (تونس) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في مستهل كلمتي يسرني أن أهنئكم بتنظيم هذا الاجتماع، وإنها لفرصة طيبة أن نراكم معالي الوزير تتولون شخصيا رئاسة اجتماعنا الهام هذا، وإن حضوركم بيننا لدلالة واضحة على مدى اهتمام بلدكم الصديق، على غرار كافة أعضاء المجلس والمجموعة الدولية، بالعودة إلى تدارس مسألة وباء فقدان المناعة المكتسب ”الإيدز“ وعمليات حفظ السلام الدولية. كما أود أن أعبر للسيد بيتر بايوت المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز عن شكرنا وتقييمنا لعرضه المفيد والمراحل الهامة التي قطعت منذ اجتماعنا الأخير تنفيذا لتوصيات المجلس.

لا بد من التذكير بأن مجلس الأمن تطرق إلى موضوع الإيدز بإطناب تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية هذه السنة مذكرا بخطورة هذه الآفة وبضرورة اعتماد استراتيجية دولية شاملة لمكافحتها، في إطار من التكامل والتنسيق بين جميع الهياكل والمؤسسات الأممية كل حسب ميدان اختصاصه.

وفي هذا الإطار، لا بد أن ننوه بالدور الريادي للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مكافحة هذه الآفة. ونسجل بارتياح إدراج بند ضمن جدول أعمال الجمعية العامة يعنى بمرض فقدان المناعة المكتسب للإحاطة بجميع جوانب المسألة.

إن اعتناء مجلس الأمن بآثار هذا الوباء يندرج ضمن رؤية واضحة تدل على عمق الوعي بتزايد مخاطر هذه الآفة وارتباطها بقضية السلم والاستقرار، خاصة في بعض البلدان

الأفريقية. كما أن تزامن اجتماعنا هذا مع مؤتمر دوربان بشأن الإيدز يملي علينا أن يقع إكساء ما صدر عنه من توصيات طابعا عمليا بغاية ادخالها حيز التنفيذ.

إن الواجب كذلك يحتم على المجموعة الدولية أن تسخر طاقاتها وتبذل كل ما في وسعها لتدارك الوضع الحالي وتجنب المزيد من المآسي بالاعتماد على التضامن الدولي كسبيل وحيد للنجاة نظرا لتعقد هذه المسألة وخطورتها وحاجتها إلى المزيد من الوقت. هذا إلى جانب تعزيز الالتزام الدولي ودعم مجهودات الدول كلها وحثها على تبني خطط وطنية ضمن استراتيجية دولية شاملة، وضرورة دعم البحوث العلمية في هذا المجال وجعلها في متناول كافة البلدان.

إن وفد بلادي يؤكد على حق الإنسانية جمعاء في أن تنعم بفوائد التقدم العلمي بدون تمييز أو تفرقة. فمن غير المقبول حرمان الجزء الأكبر منها من الاستفادة من تقدم العلوم الطبية ومن الأدوية اللازمة فقط لأنها تنتمي للدول النامية. وفي اعتقادنا، إن من أوكد الواجبات الدولية تمكين مرضى الإيدز من العلاج والأدوية بأسعار تتماشى وإمكانياتها. وفي هذا الإطار، نشير إلى ضرورة تجسيم هذه الأفكار عبر شراكة دولية بين كل المتدخلين ضد وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب.

ولا يسعنا في هذا الإطار إلا أن ننوه بالمقترحات العملية التي تقدمت بها فرنسا لمكافحة الإيدز وذلك ببعث صندوق تضامن دولي من أجل تعبئة الموارد المالية والمناداة بعقد مؤتمر دولي تحضره جميع الأطراف بما فيها ممثلو قطاع صناعة الأدوية. ونعتقد أن هذه المبادرة جديرة بكامل الاهتمام من قبل المجموعة الدولية.

في الختام أشير إلى أن النزاعات والأزمات تكون أرضية خصبة من شأنها أن تساعد على انتشار عدوى الإيدز. ومن هذا المنطلق يمكن لقوات حفظ السلام أن تقوم بدور هام في مجال نشر الوعي وتوفير أسباب الوقاية لها ولغيرها ولايمكن بلوغ هذه الغاية دون تكوين مسبق للوحدات المتدخلة وتأطيرها حتى تكون جاهزة لتحمل المسؤولية المناطة بعهدتها.

وأود أخيرا أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لمشروع القرار المعروض على المجلس بمبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عن بالغ التقدير للجهود التي يبذلها السيد هولبروك دون هوادة منذ بداية هذه السنة من أجل الوصول إلى تقديم المشروع لإقراره من طرف المجلس لأول مرة في تاريخه، بما يجعل مهام ومشاغل مجلس الأمن تتسع لتشمل كل القضايا المستجدة التي من شأنها أن تمس الأمن والسلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على كلماته الرفيعة التي وجهها إلي.

سير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): جميل أن نراك، سيدي الرئيس، تترأسون شؤووننا هذا الصباح. وشكرا لكم على استرعائكم المزيد من الاهتمام السياسي بهذا الموضوع بوجودكم.

ستدلي فرنسا فيما بعد ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، تؤيده المملكة المتحدة تأييدا تاما، ولذلك سيكون بياني مختصرا.

إننا نشعر بامتنان عظيم للسيد بيتر بايوت لبيانه المفيد وللمعلومات المستجدة في مناقشتنا صباح اليوم وللعمل الممتاز الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بشأن هذا الموضوع. وكما أكد، فإن عمل منظومة الأمم المتحدة وعمل المجتمع الدولي الأوسع نطاقا بحاجة إلى تنسيق، إذا ما كان له أن يكون فعالا تماما. إن للبرنامج دورا

حيويا يقوم به في هذا الشأن، ونحن تسرنا مقترحاته العملية بخصوص قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وسائر الخدمات النظامية.

من المهم بشكل أعم أن يكون لنا هدف نعمل على تحقيقه فيما يخص الفيروس والمتلازمة. ومشروع القرار المعروض علينا يشير إلى الهدف الدولي بخفض معدل العدوى الجديدة بالفيروس للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاما بنسبة ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وهذا هدف عملي وممكن تحقيقه. لكن، كما أوضح الأمين العام في تقريره إلى الجمعية الألفية، هذا سيتطلب عملا دوليا أفضل تنسيقا وتكثيفا على كل المستويات.

ومن المهم أن نرى الفيروس والإيدز أكثر من مجرد مسألة صحية عامة. إنه أزمة عالمية بتهيئتها بيئات يمكن فيها أن تتفاقم التوترات السياسية والعرقية، ستسهم في انتشار الصراعات المسلحة. وقد بدأنا الآن الاعتراف بأن الظروف الأمنية لها أثر مباشر على انتشار الإيدز. ولهذا السبب يجب أن يواصل مجلس الأمن التركيز على الإيدز في سياق حفظ السلام كجزء من مسؤوليته الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين. واتخاذ نهج يتسم بطابع مهني أكبر لمنع الصراعات هو في سياق الإيدز وله أهمية أهم وأكبر.

يركز مشروع القرار على الصلة بين انتشار الفيروس والإيدز وحفظ السلام. وليس الغرض من هذا هو تشويه سمعة العاملين على حفظ السلام كعناصر حاملة للفيروس. لكن يجب أن يعترف المجلس دائما بأن العاملين في حفظ السلام لا يعملون بمعزل عن المجتمع المحلي. ولذلك يبرز مشروع القرار بحق أهمية جعل العاملين في حفظ السلام من جميع البلدان على وعي بالمخاطر الناجمة عن الفيروس والإيدز، سواء على أنفسهم أو على الآخرين.

ونحن نرحب بالمبادرات التي اتخذت في مجلس الأمن هذا العام ونعرب عن التقدير للدور القيادي للولايات المتحدة وعلى وجه الخصوص، السفير هولبروك في هذا الشأن، لكن المجلس لا تقع عليه المسؤولية الريسية عن التصدي لوباء الإيدز. ويجب على كل وفودنا أن تعمل معا في الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي على اتخاذ خطوات ملموسة تحدث تغييرا. والمملكة المتحدة تتطلع إلى القيام بدور رائد في هذه المناقشة الهامة بشكل حيوي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فاموس - غولدمان (كندا) (تكلم بالفرنسية): نحن أيضا نرحب بالدكتور بايوت.

طوال الأسبوعين الماضيين كانت بعض المعلومات عن الإيدز، مشجعة للغاية لكن معظمها مثير للإزعاج، تحتل العناوين الرئيسية في جميع أرجاء العالم. وقد وصلتنا هذه المعلومات في الوقت الذي اجتمع فيه حوالي عشرة آلاف ممثل لحكومات، ومؤسسات بحثية علمية، ووكالات صحة عامة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات خدمات معنية بمرض الإيدز في جنوب أفريقيا لحضور المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز. والبند مدرج أيضا في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي سيعقد قريبا في اليابان.

من المنظور الكندي، ليست هناك شك في أن وباء الإيدز وصل إلى أبعاد تمثل تهديدا واضحا للاستقرار والتنمية والحقائق والاحصاءات الدامغة التي أعلنت على نطاق واسع خلال الأسابيع الماضية تضفي على هذا القلق معنى جوهريا. والتقديرات التي تفيد بأن حوالي نصف الذين يبلغون من العمر ١٥ عاما في جنوب أفريقيا وزمبابوي بل وأكثر منهم في بوتسوانا. سيموتون بمرض الإيدز، أكثر من أن تقنع أي

فرد عنده شك بالأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي المدمر لهذا المرض.

وتتفق كندا مع الرئيس السابق مانديلا في أن وباء الإيدز واحد من أكبر التهديدات التي واجهتها البشرية. بيد أن هذا ليس قضية مقلقة لأفريقيا وحدها. ولا تستطيع أي دولة في العالم أن تشعر بالارتياح. إن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينفجر في آسيا التي نتج عن اختبار حدث فيها في السنوات الثلاث الأخيرة الكشف عن ٣ ملايين حالة موجبة المصل. وفي كندا تظهر في مدننا الرئيسية معدلات مزعجة جديدة من الإصابة بالفيروس مرة أخرى.

(تكلم بالانكليزية)

ومن حسن الطالع أن هناك بعض الأماكن الساطعة على أفق الإيدز. وسوف نكون مهملين إذا لم نعترف بالجهود التي بذلتها بلدان كثيرة في التصدي للإيدز عن طريق اعتماد استراتيجيات وطنية شاملة تدمج التعليم والوعي، والوقاية والعلاج الموجه إلى جميع قطاعات المجتمع. ونحن نرحب بالتحديث المقدم من برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز عن أعماله لدعم هذه الجهود الوطنية، وكذلك عن أنشطته الأوسع لتكثيف التعاون ضمن منظومة الأمم المتحدة في حربها ضد الإيدز. ونحن نحث جميع البلدان التي لم تضع استراتيجيات فعالة للتعامل مع الإيدز على القيام بذلك. ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد ولكنه لا يمكن أن يعمل في غياب الجهود الوطنية.

وحضر مؤتمر دوربان ما يقرب من ١٥٠ كنديا، يضمون علماء، وعاملين وناشطين وصحيين بقيادة الوزير الكندي للتعاون الدولي لتأكيد التزام كندا المستمر بالحرب العالمية ضد الإيدز. وفي حزيران/يونيه أطلقنا خطة عمل جسورة تحدد مساهمة كندا المقترحة في خدمة الأهداف الدولية الواضحة والقابلة للتحقيق والتي تشمل تخفيض مستوى الإصابات في الفئة العمرية ١٥-٢٤ بنسبة ٢٥ في المائة في أكثر البلدان إصابة بحلول عام ٢٠٠٥ وضمان أن يكون للشابات والشبان بين ١٥-٢٤ سنة بحلول عام ٢٠١٠ مدخل إلى الإعلام والتعليم والخدمات اللازمة لتقليل تعرضهم لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وسوف تنفق كندا ١٢٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بالمقارنة بمبلغ ٢٢ مليون دولار منفق في عام ١٩٩٩، وهي زيادة هامة في التمويل تؤكد تصميمنا على القيام بنصيبنا.

لقد أشرنا عندما ناقشنا هذه القضية مؤخرا في كانون الثاني/يناير إلى أننا نرحب بنظر مجلس الأمن في الإيدز بوصفه زيادة في الاعتراف بالحاجة إلى تضمين تهديدات غير تقليدية، ولا سيما تلك التي تؤثر في الأمن البشري، في تعريفنا للأمن. ونظرا لمجرد ضخامة وباء الإيدز والحاجة إلى إجراءات عاجلة على نطاق عالمي، فمن المناسب أن يخاطب المجلس هذه القضية. ولا يمكن تأثير الإيدز المدمر على الشعوب والأسر والمجتمعات بكاملها إلا أن يتآمر على جهودنا لبناء الأمن داخل البلدان وفيما بينها.

ونحن نرحب بصفة خاصة بالآراء التي أعربت عنها الدول المساهمة بقوات في المشاورات التي عقدت في ١١ تموز/يوليه. ونثني على رئيس مجلس الأمن لتنظيمه هذه المشاورات بوقت مبكر بالقدر الكافي للنظر في مشروع القرار هذا بحيث يمكن مراعاة آراء الدول المساهمة بقوات. وينبغي لهذه العملية أن توفر نموذجا لمشاورات مجلس الأمن في المستقبل.

ومن رأي كندا أن مجلس الأمن يمكن أن يكون فعالا للغاية في المساهمة في الحرب ضد الإيدز، ولا سيما في أفريقيا، عن طريق تعزيز الجهود في منع المنازعات وحسمها. ومن الواضح أن السكان الذين يهربون من مناطق الصراع

يتعرضون بصورة أكبر إلى جميع أنواع الأمراض بما في ذلك الإيدز، ويعانون بقدر أكبر نتيجة لصعوبة، إن لم يكن لاستحالة، حصولهم على العلاج الطبي. وتخليص المناطق المتأثرة من الصراع هو أفضل طريقة لتمكينها من تكريس الموارد للحرب ضد الإيدز وضمان أن يكون الدعم الدولي لتلك الحرب منتجا للغاية.

وتعد سلامة ومصلحة الفرد بصورة متزايدة النقطة المرجعية في جهود النهوض بالسلام والأمن الدوليين. ولا يتوقف السلام العالمي على تأمين الحدود فقط، ولكنه يتوقف على تأمين الناس ضد التهديدات لأمنهم البشري، سواء كانت صراعا مسلحا، أو جريمة، أو كوارث طبيعية، أو مرضا. وفي هذا السياق يمثل وباء الإيدز تحديا أساسيا للأمن البشري، ويتحدى التهديد الذي يطرحه إنسانيتنا وهذا سبب كاف لإدماج الحرب ضد الإيدز في جهودنا لصالح السلام والأمن الدوليين.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن انضم إلى الآخرين في الثناء عليك، يا سيدي الرئيس، لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن للنظر مرة أخرى في قضية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هذه المرة في السياق المحدد لعمليات حفظ السلام. وإن حضوركم شخصيا هذا اليوم نقدره جميعنا.

ودعوني أيضا أعرب عن تقديرنا لوفد الولايات المتحدة، وبصفة خاصة للسفير هولبروك على اتخاذه المبادرة بشأن هذه القضية أثناء رئاسة الولايات المتحدة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام، وعلى متابعته بعد ذلك بستة أشهر. ونحن نمتدح الولايات المتحدة على التزامها المتواصل وقيادتها بشأن هذه القضية الهامة للغاية.

ويؤكد العرض المقدم اليوم من الدكتور بيتر بايوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكثر من أي وقت مضى الصفة الوبائية لهذا المرض وآثارها الموهنة على المجتمعات، ليس فقط في أكثر القارات إصابة، أفريقيا، وإنما أيضا في أجزاء كثيرة أخرى من العالم. ويرسم استكمال المعلومات المقدم من الدكتور بايوت، والتقرير الأخير بشأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز، صورة مزعجة لانتشار المرض في أسوأ البلدان إصابة. ويبين التقرير أن الانتشار الساري للوباء في هذه البلدان يعكس سنوات من انخفاض معدلات الوفاة ويثير ارتفاعات مزعجة في الوفيات بين الشباب. وينذر هذا بدوره الهياكل السكانية في أكثر المناطق إصابة.

وتركز مناقشة اليوم على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق حفظ السلام. وباعتبار أن المزيد والمزيد من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة يوزعون في مناطق الصراع، المصابة بعضها بفيروس الإيدز، فهناك ضرورة حتمية بحمايتهم من الإصابة من هذا الفيروس المميت وضمان أنهم لن يقوموا بغير قصد بنشر المرض بأنفسهم. ويمكن القيام بذلك أولا، عن طريق التوجيه السليم والتدريب قبل وزعهم في مناطق البعثات بما يمكن من زيادة وعيهم بالمخاطر المحتملة لإصابتهم، وثانيا، عن طريق نظام صارم من المراجعات الطبية المنتظمة واختيار فيروس نقص المناعة البشرية طبقا للإجراءات المتبعة، وتقديم العلاج السريع لهم عند الضرورة.

ونحن مسرورون من أنه بدأ التصدي للوعي والتوجيه بالإيدز من قبل الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات. ولكنه من الأهمية بمكان التأكد من عدم الاضطلاع بالبرامج المتصلة بالإيدز على أساس مؤقت، ولكن جعلها جزءا متكاملا وإجباريا للتوجيه والتدريب الذي يقدم لحفظة السلام قبل رحيلهم إلى مناطق البعثات. ويمكن أن يلعب أعضاء المجتمع الدولي الذين لديهم القدرة على القيام بذلك،

وبرنامج الأمم المتحدة الذي لديه الخبرة، دورا هاما وبناء في هذا المجال. وفي مثل هذه الدورات التدريبية، من المهم إقناع حفظة السلام المستقبليين بخطورة فيروس الإيدز وأثره الموهن عليهم في حالة إصابتهم به، وبالمخاطر الخطيرة بقدر متكافئ لنقلهم الفيروس إلى الآخرين، بمن في ذلك أحباؤهم عندما يرجعون إلى ديارهم. وهذه الرسالة ذات أهمية خاصة نظرا للعقلية المتهورة من جانب بعض الجنود الذين يميلون إلى القيام بمجازفات لا داعي لها. وهذا صحيح بصفة خاصة في حالة الجنود الذين ينتمون إلى الفئة العمرية المتسمة بالنشاط الجنسي والمغامرات. ومع ذلك، يمكن للأشخاص العسكريين باعتبارهم أكثر أعضاء المجتمع انضباطا أن يقدموا فرصة مثالية يقدم فيها التعليم المتعلق بالوقاية من الإيدز إلى جمهور كبير محصور في إطار منضبط ومرتفع التنظيم.

والإيدز ينتشر بلا تمييز - بين القوات المتمردة والجيوش الوطنية وقوات حفظ السلام والعاملين في المساعدة الإنسانية، على منوال واحد - في كل المناطق الموبوءة بالإيدز، ومن ثم تأتي أهمية توعية كل العاملين في الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين الدوليين في مناطق الصراع بهذه المخاطر. وفي هذا الصدد ينبغي زيادة التنسيق والتعاون بشأن مسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين وفيما بين المعنيين من العاملين في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية العاملة في مناطق موبوءة بالإيدز. وعلى العاملين في قوات حفظ السلام وغيرهم من الموظفين الدوليين أن يدركوا أنه بالنسبة للفيروس/الإيدز يواجهون عدوا فتاكا كالأعداء التقليديين الذين يواجهونهم عادة.

وقد كشف المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز المعقود في دربن بجنوب أفريقيا والذي انتهت أعماله في الأسبوع الماضي فقط، عن عامل آخر مثير للقلق بالنسبة للفيروس/الإيدز في المناطق المنكوبة، من ناحية أنه وفقا للخبراء فإن الصراعات المسلحة في أفريقيا أدت دورا رئيسيا في انتشار الفيروس/الإيدز. وأشارت التقارير الصادرة عن المؤتمر عن هذا الموضوع بالذات إلى أن معدلات الإصابة بين المقاتلين بمن فيهم من ينتمون إلى بعض الجيوش الوطنية، تصل إلى نسبة ٥٠ في المائة. وحسب أحد التقارير فإن المقاتلين، متمردين أو حكوميين، ليسوا فقط أكثر المعرضين للإصابة بالفيروس؛ فالأرجح أنهم ينشرونه.

ويتفق هذا الزعم بتقرير للأمم المتحدة صدر مؤخرا ويشير إلى أن معدلات الإصابة بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي أعلى بين العسكريين بنسبة تتراوح من ضعفين إلى خمسة أضعاف الإصابات بين المدنيين. وتتضاعف المشكلة حين تعبر القوات الحدود وتمارس الجنس مع السكان المحليين، مستغلة الاغتصاب كنوع من الترهيب. وهذا ما ادعته، على نطاق واسع، وكالات الإغاثة الدولية وأشارت إليه وزيرة الصحة في ناميبيا، الدكتورة أماثيلا، التي أظهرت هذه الحالات المؤسفة عندما تكلمت أمام المجلس في كانون الثاني/يناير الماضي. هذه هي حقائق حالات الصراع التي نبعث إليها بقواتنا لحفظ السلام، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار لدى صياغة أي استراتيجية للقضاء على الفيروس.

كذلك ناقش مؤتمر دربن لمكافحة الإيدز القضية الهامة وإن كانت حساسة المتصلة بتوفير العقاقير الرخيصة والتي يسهل الحصول عليها. ولكي يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية للرعاية والوقاية صدرت نداءات عديدة من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الإنفاق على مكافحة الفيروس/الإيدز. ومع ذلك كشف معهد بانوس في المملكة المتحدة أمام المؤتمر عن أنه يلزم ٦٠ مليار دولار لشراء العقاقير المضادة لعودة الفيروس إلى كل المصابين بالفيروس/الإيدز الذين يحتاجونها ولا يستطيعون دفع ثمنها. كذلك أوضح المعهد أن المال ليس المورد الوحيد اللازم لكفالة النجاح في العلاج بالعقاقير. كما أشار إلى أنه لضمان نجاعة العلاج يجب أن توفر للخاضعين له سُبل الوصول إلى الفحوص المعملية المنتظمة

والموظفين المهرة ذوي القدرة على تفسير تلك الفحوص والنصح بالعلاج المناسب. وهذا الإجراء مكلف مثل الأدوية ذاتها.

وربما لا ندهش إذا علمنا أن أهم قضية استحوذت على الاهتمام في مؤتمر دربن ركزت على الحصول على الرعاية والعلاج. وهناك نقطتان تتطلبان اهتماما خاصا: الأولى، تعبئة المجتمع في مجال تغيير إجراءات القطاع الصيدلي؛ والثانية، أهمية التوصل إلى توافق دولي سياسي وقانوني في الآراء بشأن دعم الأسعار التفاضلية.

وقد استرعى وفدي الانتباه في المناقشة السابقة بشأن الفيروس/الإيدز في هذا المجلس، إلى أن الترخيص الإجباري مباح في إطار منظمة التجارة العالمية، ولكن للأسف فالشركات الصيدلية العملاقة، بدعم من أصدقائها ذوي النفوذ والسلطة لا تزال تنكر على البلدان النامية حقها في إنتاج أدوية رخيصة لإنقاذ أرواح شعبها. وكما قال رئيس وزرائنا، الدكتور مهاتير محمد خلال المؤتمر الدولي الخامس لمكافحة الإيدز في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعقود مؤخرا في كوالالمبور، فمن المؤسف أن تحقيق الربح يسبق الحاجة إلى إنقاذ أرواح البشر. وهذا تعليق حزين على الحالة الراهنة. والواقع أننا ونحن نواجه أكبر جائحة منذ الطاعون الدبلي ينبغي بذل كل الجهود صوب خدمة البشر.

ونود الإشادة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز لإجراء حوار في أيار/مايو بين خمس شركات صيدلية ومؤسسات الأمم المتحدة لاكتشاف سُبُل التعجيل بتوفير وتحسين الرعاية والعلاج من الفيروس/الإيدز. وعلمنا أن الشركات استجابت لنداء الأمين العام، كوفي عنان، الذي دعا فيه القطاع الخاص إلى الدخول في شراكات لتوسيع الاستجابة العالمية للفيروس/الإيدز، ودعم الشراكة الدولية لمكافحة الفيروس/الإيدز في أفريقيا، وهناك شخصيات أخرى أصدرت نداءات مماثلة، ومن بينها رؤساء مؤسسات الأمم المتحدة - ولا سيما السيدة برونتلاند المدير العام لمنظمة الصحة العالمية؛ والسيد وولفنصون رئيس البنك الدولي، والدكتور بايوت نفسه، الذي أفادت جهود دعوته في جذب الشركات الرائدة إلى العمل التعاوني للمساعدة في مواجهة التحديات التي تشكلها هذه الجائحة. وعلمنا أيضا أن السيدة بالمي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والدكتورة صادق، المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان يشتركان أيضا في المناقشات ويشجعان بنشاط إقامة التحالفات الفعالة مع أوساط رجال الأعمال.

ويرجو الوفد أن توسع هذه الجهود لتشمل الشركاء من القطاعات الأخرى. فتلك في الواقع خطوة مبشرة في عملية طويلة الأجل، وفرصة سانحة للحكومات والمانحين والمجتمعات المدنية والمصابين بالفيروس/الإيدز والصناعات الخاصة كي يدخلوا في حوار لتعزيز الحصول على الرعاية بأساليب تستجيب للاحتياجات والطلبات الخاصة بفرادى البلدان.

وفي الختام، يسر وفدي أن يؤيد مشروع القرار المطروح على المجلس وسيؤدي دوره في سبيل تنفيذه بصورة كاملة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): إنني مقتنع، يا سيادة الرئيس، بأن رئاستكم لهذا الاجتماع الهام تضيف وزنا لمناقشاتنا وقراراتنا.

أود أن أتوجه بالشكر إلى الدكتور بيتر بايوت على عرضه الواضح للتقرير عن التدابير التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

كمتابعة لاجتماع مجلس الأمن السابق بشأن الفيروس/الإيدز في أفريقيا. ولا شك في أن ذلك الاجتماع قد أنجز بنجاح واحدا من مقاصده الأولية: فقد أسهم في تزايد الوعي العالمي بمشكلة الإيدز وحفز على زيادة الجهود من المجتمع العالمي للتصدي لها.

وبطبيعة الحال فالكثير من الإجراءات المبينة في التقرير كانت متوخاة وخُطط لها قبل مدة طويلة من الاجتماع، ولكن من دواعي السرور بوجه خاص أن نرى مجلس الأمن عزز تنفيذها، وبذا أوضح النهج الرامي إلى تحقيق النتائج إزاء النظر في هذه القضية الهامة.

ونتوجه بالكر أيضا إلى الدكتور بايوت على المعلومات التي قدمها عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز، المعقود في دربن. ونتفق مع الدكتور بايوت إلى حد بعيد على أن الفيروس/الإيدز وباء له أبعاد عالمية وتشعبات بشرية واجتماعية هائلة تتجاوز مجال الرعاية الصحية. وعلى هذا النحو فهو يشكل حالة طوارئ عالمية تهدد الاستقرار وتتعاظم معها المظالم وتقوض التنمية المستدامة. فقد أصبح الإيدز مرضا من أمراض الفقر والجهل والتمييز بين الجنسين، وتصيب أكبر آثاره الفقراء من الأطفال والنساء.

وأكثر مظاهر هذا المرض إثارة للانزعاج هو أن ٩٥ في المائة من كل المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية اليوم يعيشون في بلدان نامية. وأثر الفيروس والإيدز على جميع جوانب التنمية يهدد بعكس اتجاه عقود من التقدم في أكثر البلدان تأثرا. إن الكثير من المكاسب الإنمائية التي تحققت بجهد جهيد تم القضاء عليها بالفعل. وتبين التقديرات أن في العقد المقبل ما من قطاع - بما في ذلك قطاعات التجارة والتنمية الاقتصادية، والرعاية الصحية، والتعليم والعمالة والقطاعات الاجتماعية وغيرها - سينجو من الآثار المدمرة لهذا الوباء.

إننا ندرك أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة (الإيدز) سيظلان يمثلان تهديدا خطيرا لسنوات مقبلة. ومواجهة هذا التحدي تتطلب استجابات شاملة متعددة القطاعات تنطوي على طائفة واسعة من العناصر الفاعلة. وعدم التصدي لها بشكل فعال سيعرض للخطر جميع الجوانب الأخرى الخاصة بالتنمية الدولية خلال العقد المقبل.

ومن المشجع أن اهتماما متزايدا بمشكلة مرض الإيدز بدأ يجني أولى ثماره العملية. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا عدد من الشركات الدوائية الرائدة، في أعقاب النداء الذي وجهه الأمين العام، لبدء عملية خفض أسعار أدوية مرض الإيدز للدول المتأثرة بالمرض. ونحن نرحب أيضا بالإجراء الذي اتخذته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة بزيادة إمكانية الوصول إلى أدوية مضادة لمرض الإيدز على نحو مقدور عليه من حيث الثمن. ونأمل أن تلي هذه الخطوات أعمال من جانب الحكومات الأخرى ومنتجي الأدوية. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن تلك التدابير ليست سوى أحد العوامل فيما ينبغي أن يصبح جهدا أوسع وأسرع.

وفي رأينا، أن الجهود المتضافرة والمنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي هي وحدها التي يمكن أن تتصدى بنجاح لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة (الإيدز). وكما أوضحنا بالفعل في مناسبات عديدة سابقة، نعتقد أن الوقت قد حان لكي تضع الأمم المتحدة جدول أعمال شامل من أجل العمل ضد هذا الوباء. ونحن مقتنعون أيضا بأنه بينما كل هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة يمكنها أن تسهم في هذه القضية - كل بحسب ولايته - ينبغي أن تقوم الجمعية العامة بدور مركزي في التصدي لهذه المسألة ذات الاهتمام العالمي باستعراض المشكلة بجميع جوانبها واقتراح استراتيجيات وأساليب وأنشطة عملية وتدابير محددة جديدة لتعزيز التعاون الدولي لمعالجة المسألة.

وتعتقد أوكرانيا أن دورة استثنائية للجمعية العامة ستكون أنسب المحافل لهذا الغرض. وأود أيضا أن أبلغ المجلس بأنه منذ أيام قليلة اقترح بلدي، جنبا لجنب مع الجمهورية التشيكية، وزمبابوي، وكوستاريكا، ونيجيريا، مشروع قرار على الجمعية العامة بعقد هذه الدورة في أيار/مايو سنة ٢٠٠١. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تأييد مشروع القرار هذا.

في الختام، أتمنى للسيد بايوه كل نجاح في عمله لمكافحة هذا الوباء المدمر. واسمحوا لي بأن أعرب عن أمل وفد بلدي في أن توفر مناقشة اليوم دفعة أخرى لهذا المسعى الصعب الهام.

أخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار المعروض علينا. ومن الجدير بالثناء بشكل خاص أن المجلس تمكّن عند إعداد مشروع القرار هذا من أن يأخذ في الاعتبار وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد وان (مالي) (تكلم بالفرنسية): إن مجلس الأمن في جلسته التي عقدها يوم ١٠ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠ المكرسة لدراسة ''أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلم والأمن في أفريقيا'' تلقى رسالة هامة من صاحب الفخامة ألفا عمر كوناري، رئيس جمهورية مالي ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أذكِّر بجوهر ذلك البيان.

بدأ الرئيس كوناري بالإعراب عن تقديره لعقد ذلك الاجتماع باعتباره مبادرة:

''تجعل من الممكن تحطيم ستار الصمت المتواطئ وغير المقبول الذي أتاح للإيدز أن ينمو في وقتنا هذا''. (S/PV.4087 (استئناف ١)، ص ١٢)

وركز على ''ما هو معروف جيدا من عدم كفاية الموارد المستخدمة حتى الآن في استئصال هذا الوباء'' الذي يعتبر مداه وفداحته معروفين للجميع. وفي الختام، وجَّه الرئيس كوناري نداء إلى المجتمع الدولي لشن حملة عنيفة على الإيدز لتصعيد الأبحاث الجارية بشأن هذا المرض لزيادة الوقاية ''ولتوفير الدعم الضروري لملايين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخاصة في أوساط الرجال والنساء والأطفال المصابين بهذا الوباء في أفريقيا''.

فما هي الحالة الآن، بعد ستة أشهر؟ بطبيعة الحال يقف المجتمع الدولي موقفا سلبيا. وضعت الجمعية العامة مسألة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بجميع جوانبها في جدول أعمال دورتها الخامسة والخمسين. وكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورة استثنائية يوم ٢٨ شباط/فبراير سنة ٢٠٠٠ للموضوع، والمؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بالإيدز اختتم في دوربان بجنوب أفريقيا. ونحن نرحب بالعمل البارز الذي قام به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في هذا الشأن وفي شؤون أخرى. وأود ان أرحب بالدكتور بايوه وأشكره على بيانه الشامل.

في إطار اجتماع اليوم بشأن مسؤولية مجلس الأمن عن صيانة السلم والأمن الدوليين: ''فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وعمليات حفظ السلام الدولي''، أود أن أقول أولا إننا نؤيد خطة العمل التي أعدتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك، والتي تدمج

فيروس الإيدز في الأعمال الإنسانية وتركز على العمل الذي تقوم به القوات العسكرية وقوات حفظ السلام، سواء في الوقاية من الفيروس أو تكاثره. وثانيا، نرحب بالتدابير الرامية إلى تكثيف التعاون الدولي بين الأجهزة الوطنية، لتيسير اعتماد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالوقاية من الفيروس/الإيدز والاختبارات وإسداء النصح ومعالجة العاملين المشاركين في عمليات حفظ السلام الدولية. ثالثا، نؤيد التعاون القائم بين برامج الأمم المتحدة المشتركة ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وإدارة عمليات حفظ السلام لخفض خطر نقل الفيروس بين اللاجئين والسكان المستضافين، وكذلك فيما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة وموظفي الوكالات الإنسانية في حالات الصراع والحالات الإنسانية.

وبما يتجاوز "الخطوة التاريخية" التي اتُخذت بعقد اجتماع مجلس الأمن يوم ١٠ كانون الثاني/يناير سنة ٢٠٠٠، ويتجاوز التدابير المذكورة آنفا، كما أكد الرئيس كوناري، لا يزال هناك التزام قوي للتوصل إلى تدابير ملموسة تمهد الطريق أمام البشرية كلها لكي يتوفر لديها الأمل ويمكنها الحصول على علاج كاف.

بعد ما يقرب من ٢٠ عاما على ظهور هذا المرض، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل حالة يوجد فيها المرضى في الجنوب والعلاج في الشمال. وفي هذا الصدد، نرحب بتوصية الدورة الـ ١٠٥ للمجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية، التي طالبت الدول الأعضاء

"بتحسين إمكانية الوصول إلى الوقاية والعلاج من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المصاحبة له عن طريق كفالة النظم التي يعول عليها للتوزيع وللمنافع، وعن طريق توفير الحصول على الأدوية بأسعار يمكن تحملها، وبخاصة من خلال وضع سياسة نشطة بشأن استخدام المنتجات الأصلية، والشراء بالجملة، والتفاوض مع شركات الأدوية، وتوفير التمويل الواجب".

ونؤيد التوصية أيضا بشأن مواصلة الحوار مع صناعة المستحضرات الصيدلية لكي توفر أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بأسعار يمكن أن يتحملها سكان الدول الأعضاء.

وبالمثل يسرنا إنشاء صندوق التضامن العلاجي الدولي.

وكما أشار الدكتور بايوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يجب أن يكون الهدف الذي يحظى بالأولوية الآن أن نعيد تعزيز الإرادة السياسية، والموارد، والنظم، والالتزام الاجتماعي بعكس مسار هذا الوباء. وفي هذا الصدد، يشكل مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم خطوة إضافية إلى الأمام، تضاف إلى منجزات جلستنا المنعقدة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ولهذا نؤيده تأييدا كاملا.

وختاما، أود أن أؤكد لكم، سيدي، سرور وفد بلادي لانعقاد مجلس الأمن اليوم برئاستكم للنظر في هذه المسألة الهامة. ونشكر وفد جامايكا على عقد جلسة المتابعة الهامة هذه اليوم. كما نشكر وفد الولايات المتحدة، برئاسة السفير ريتشارد هولبروك، على أخذ زمام المبادرة لإدراج هذا الموضوع في جدول أعمالنا في كانون الثاني/يناير الماضي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وإلى وفد جامايكا.

السيد شيفرز (هولندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي، على وجودكم هنا لكي ترأسوا جلستنا الهامة اليوم. وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني

في شكر الدكتور بايوت على عرضه الموجز والدقيق، وبصفة عامة على العمل الممتاز لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولما كان ممثل فرنسا سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي أيضا، فيمكن لوفد بلادي أن يتوخى الإيجاز، مسلطا الضوء على بعض النقاط التي يتسم بها نهج هولندا إزاء البعد الدولي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتسجل هولندا، مع تقديرها العظيم، ازدياد النظر إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أنه ليس مجرد مشكلة تتعلق بالصحة. فعواقبه الاجتماعية حادة، كما أن المرض يترك آثارا ضارة على قدرة البلاد على التنمية الاقتصادية. والواقع أن الإيدز قد يدمر في نهاية المطاف نسيج مجتمعات بأكملها ويفاقم من خطر عدم الاستقرار ولهذا. قد يصبح الإيدز أحد الأسباب الأساسية للصراع.

ولن أكرر الاحصائيات التي أتاحها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلا أن هناك شيئا واحدا واضحا. إننا نتكلم عن أرقام مذهلة ومزعجة. وتصبح مصدر رعب أكبر عندما نتبين أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينتشر بتأثير مضاعف. وهذا صحيح في مناطق الصراع بصفة خاصة، فالجنود والمشردون المدنيون المتنقلون مصادر هامة لنشر هذا الفيروس وفي هذه الظروف، تكون مكافحة الإيدز صعبة على نحو خاص.

ومما يؤسف له أن هناك المزيد من الأسباب الهامة التي تساعد على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بهذه السرعة: وهي الفقر، والتمييز المتعلق بنوع الجنس، والمعلومات الخاطئة أو الافتقار إلى المعلومات عنصران هامان آخران في انتشار الإيدز. فالفتيات بصفة خاصة ليست لديهن معلومات عن هذا المرض. ووفقا لمسح أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ٣٤ بلدا، وجد أنه في حوالي نصف هذه البلدان قالت أكثر من ٥٠ في المائة من الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ عاما أنهن لا يعرفن أن شخصا مصابا بالإيدز يمكن أن يبدو معافى. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فإن الجهود المبذولة للوصول إلى هؤلاء الفتيات وتوعيتهن يعوقها الفقر، والعادات المحلية، والعنف، والتعصب الاجتماعي أو الديني.

وإزاء هذه الخلفية القاتمة، بل المظلمة، تعتقد هولندا أن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تتعدى القطاعات أو البلدان. ونعتقد أيضا أن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا يزالان يضطلعان بدور رئيسي في هذا المضمار. وحينما تتاح الفرصة، فإن هولندا تود تأكيد الضرورة المتساوية للالتزام السياسي على الصعيدين الوطني والدولي. وبالتالي، نجد أن التقدم المحرز في عدد من البلدان الأفريقية مشجع ويبعث على الأمل.

والسياسة الدولية الهولندية لمكافحة الإيدز تتركز على الوقاية، والرعاية، والإغاثة، وعدم التمييز، فضلا عن الاهتمام بتعزيز الأبحاث الطبية الحيوية والاجتماعية على حد سواء. وينبغي للوقاية ونشر الوعي أن يواكبا غوث ضحايا الوباء ورعايتهم. ومع ذلك، يكمن الحل الدائم في نهاية المطاف في التوصل إلى مصل.

وفي هذا الصدد، تدعم هولندا مشروع بحث في إثيوبيا. وفضلا عن ذلك، قررنا مؤخرا إتاحة مبلغ ٢٠ مليون دولار لمبادرة مصل الإيدز الدولية، التي تستهدف دعم الأبحاث المتعلقة بالمصل، وضمان توفر هذه الأمصال في البلدان النامية. وهولندا هي ثانية أكبر المانحين في العالم كله، وسنواصل الإسهام في مكافحة الإيدز من خلال أطر ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، يسرني أن أسجل أن هولندا زادت من إسهاماتها في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وستبدأ برنامج

شراكة مع تلك المنظمة يصل في مجموعه إلى حوالي ١٠ ملايين من الدولارات في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. وفي إطار برنامج شراكة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الذي تجري دراسته حاليا، سيجري احتجاز أرصدة أيضا لمكافحة الإيدز.

وكما ذكرت آنفا، تعلق هولندا أهمية كبرى على مبدأ عدم التمييز. ولهذا ندعم المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وضحايا الإيدز. وأن تصدُّر هذا المرض لجدول الأعمال الدولي يجب أن يؤدي الآن إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وإمكان تنظيم اجتماع برعاية الأمم المتحدة حول إمكانية الوصول إلى الرعاية بالمصابين بهذا الفيروس/الإيدز يجب أن يجري تحليله الآن في هيئات الأمم المتحدة الملائمة، كما يجب أن يدمج وينظم في إطار المحافل الدولية الموجودة.

والحصول على العقاقير، مهما كانت أهمية هذه القضية، لا يشكل إلا جزءا من مسألة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا يمكن تناوله منفصلا عن غيره من القضايا، مثل استحداث مصل، وإجراء البحوث، وتقديم الرعاية، والكفاءة، والتعاون مع الحكومات الوطنية. وينبغي لجميع الأطراف أن تتناول مشكلة هذا الفيروس بطريقة متكاملة.

وختاما، في الإطار الأوسع لمسؤولية مجلس الأمن إزاء المحافظة على السلم والأمن الدوليين، يثني وفد بلادي على جهود الفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، كما جاءت في المذكرة المفيدة جدا المعدة لهذه الجلسة. ونرحب بخطة العمل المعتمدة، التي أدمجت التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عمليات حفظ السلام والإجراءات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرف وفد بلادي ويسره أن يراكم، سيدي، ترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن. ونحن نقدر تقديرا عظيما الوقت الذي انفقتموه للحضور إلى هنا وتشجيعنا بوجودكم.

يزداد الاعتراف الآن بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بوصفه أكثر من مشكلة صحية عامة. فطبيعته ومداه جعلاه مشكلة إنمائية بالنسبة للأغلبية الساحقة من البلدان. فله القدرة على التسبب في العنف والزعزعة الاجتماعية من خلال الخسارة الفادحة التي يمكن أن تلم بالأعضاء النشطين في المجتمع. وفي الإطار الأعرض للأمن، يصبح له بُعد أمني أيضا.

ويواجه العالم حالة مزعجة بالنسبة للإيدز. وقد أعلنت الأمم المتحدة بالفعل أنه أسوأ كارثة للأمراض المعدية منذ الطاعون الدبَّلي، الذي تسبب في وفاة ثلث سكان أوروبا في القرن الرابع عشر. ويدرك الجميع الاحصائيات المخيفة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولن أكررها.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) هو الأكثر انتشارا في أفريقيا، ولكن ما من بلد بمنأى من هذا الوباء. ففي آسيا، ازدادت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٧٠ في المائة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨. ويوضح هذا الانتشار السريع للمرض أنه ما لم تتخذ تدابير جذرية في الحال، فيمكن أن يكون هذا المرض بلاء شديدا في بلدان ومناطق عديدة من العالم، مثلما هو الأمر في منطقة جنوب الصحراء في أفريقيا.

وحتى نضمن مستقبلا آمنا، فليس أمامنا بديل عن بذل كل جهد ممكن لوقف انتشار وتأثير هذا الوباء. ويجب أن تبذل الجهود على كل المستويات. وسأكتفي بذكر بعض

النقاط التي نعتقد أنها يمكن أن تساعد جهودنا في مواجهة هذا الوباء العالمي. أولا، فيما يتعلق بالأهداف، يجب علينا أن نركز استراتيجيتنا خلال مهلة زمنية محددة من أجل الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز). وإننا نرحب بدعوة الأمين العام، في تقرير الألفية، لتخفيض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في الأشخاص من سن ١٥ إلى ٢٤ بنسبة ٢٥ في المائة، عالميا قبل عام ٢٠١٠. ويستند هذا الهدف إلى اتفاق تم التوصل إليه في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لسنة ١٩٩٩، لمتابعة المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، كما ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق هذا الهدف.

ثانيا، من بين المسائل التي برزت من اجتماع مجلس الأمن المعقود في العاشر من كانون الثاني/يناير، الحاجة إلى تنسيق أفضل وتبادل المعلومات بين الهيئات التي تعمل في مجال الإيدز، وفيما بينها. وعلينا أن نسعى إلى تحقيق ذلك بقوة حتى يتسنى تنفيذ برامج أفضل. وبعد اجتماع المجلس في كانون الثاني/يناير، أحاطنا الدكتور بيتر بايوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، علما بخطة محددة لتكثيف الجهود وحشدها لمكافحة مرض الإيدز. ونحن نعرب عن تقديرنا لبيانه اليوم، الذي جاء منسجما مع التزامه بأن يحيط المجلس علما بصورة منتظمة بشأن وضع تلك الخطة.

ثالثا، يجب أن تكون هناك شراكة قوية بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، ولا سيما القطاع الخاص، حتى يمكن لشركات الأدوية، بالمشاركة مع الدول المانحة، أن تتوصل إلى لقاحات يمكن الحصول عليها للوقاية من هذا المرض. وحيث أن هذا الوباء يتركز في أغلب الأحيان في البلدان الأكثر فقرا، فليس هناك سبيل للحد من انتشار الإيدز بدرجة ملموسة، دون تقديم التزامات سياسية والالتزام بتوفير الموارد.

رابعا، فيما يتعلق بالمعرفة والتعليم، هناك وصمة عار ترتبط بالمناقشة المفتوحة لمرض الإيدز في العديد من مجتمعاتنا. ومن شأن ذلك حرمان الضحايا المحتملين من المعرفة المفيدة المطلوبة لتلافي انتقال العدوى، والحيلولة دون قيام المصابين بهذا المرض بنقله إلى الآخرين. وينبغي أن يكون هناك نهج متكامل لنشر المعرفة، ولا سيما فيما بين الشباب. ومن الجدير بالملاحظة، أن ستة أشخاص تحت سن ٢٥ يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية كل دقيقة. ويمثل هؤلاء نسبة ٤٠ في المائة من كل الإصابات الجديدة.

أخيرا، في المؤتمر الدولي الثالث عشر للإيدز، الذي اختتم أعماله في دربان الأسبوع الماضي، كانت هناك إشارات إلى تزايد الالتزام ومضاعفة الجهود من جانب الجميع لمكافحة الإيدز. ونأمل أن يتمخض هذا الالتزام عن تحقيق الهدف الذي حددناه لأنفسنا.

ونحن نعتقد أنه نظرا للبعد الأشمل للإيدز وتأثيره الأكبر على المجتمعات، فإن مشروع القرار الذي يتدارسه المجلس ينبغي أن يركز على ذلك الجانب بدرجة أكبر في منطوقه.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أثني على مبادرة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني/يناير، لجهودها من أجل تسليط الضوء على حالة مرض الإيدز بمناقشة هذه المشكلة في مجلس الأمن. ونحن نقدر بصفة خاصة السفير هولبروك على مبادرته الرائدة المتمثلة في مشروع القرار الذي سيصوت المجلس عليه في وقت لاحق، وعلى جهوده في تعبئة المجلس،وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وتحفيز جهودها في الكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنغلاديش على الكلمات الرقيقة الموجهة لي.

والآن سأدلي ببيان بصفتي وزيرا لخارجية جامايكا.

أود أن أتقدم بالشكر للدكتور بيتر بـايوت، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، على تمهيده لتقرير الأمين العام حول متابعة اجتماع مجلس الأمن بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) في أفريقيا، والوارد في الوثيقة S/2000/657. ونحن نرحب بإنشاء لجنة دائمة بين الوكالات في شباط/فبراير ٢٠٠٠، ونثني على جهودهم في العمل لوضع استراتيجيات للتصدي للإيدز في عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية.

وتشير التقارير العديدة المتوفرة لدينا إلى حقيقة لا سبيل إلى إنكارها: فقد بلغ وباء الإيدز أبعادا كارثية، لا في أفريقيا وحدها، ولكن أيضا في جميع أنحاء العالم. إن فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) له أثر مدمر على الكثير من البلدان،ويهدد بمحو المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي كسبناها بشق الأنفس في العقود الماضية، ويهدد كذلك مستقبل العديد من البلدان. وإن حالات الصراع هي تربة خصيبة لانتشار الإيدز بين السكان المتضررين.

إن دورة الوباء لا يمكن أن تنتهي إلا إذا قام المجتمع الدولي بتصرفات جماعية للتصدي لهذا الوباء. وسيكون من الخطأ أخلاقيا أن نطلب من الشباب والنساء خدمة قضية السلام دون التسليم بأن الإيدز يشكل أيضا تهديدا حقيقيا لرفاهيتهم. وينبغي أن نسعى لإعدادهم لهذا التحدي الناشئ. وعلى المجلس تقع مسؤولية السعي لمواجهة تلك التحديات، بنفس القدر الذي يمكن معه لهذا الوباء أن يؤثر على فعالية عمليات صون السلام. ولذا، فإن وفدي يؤيد إدراج فقرة في جميع القرارات الخاصة بحفظ السلام حول الجهود الرامية إلى زيادة وعي الأفراد المشاركين في عمليات حفظ السلام، بشأن الوقاية من هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية. وعلينا أن نبدأ بزيادة وعي العاملين في مجال صون السلام، ونثني في هذا المجال على العمل الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام.

وتدرك جامايكا أن قضايا السلم، والأمن، والتنمية هي قضايا متعددة الوجوه، ولا بد أن يتم التعامل معها بشكل شامل. وتتطلب هذه الجهود ردا متعدد القطاعات من قبل المجتمع الدولي، وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، تستلزم هذه الجهود إشراك جميع الهيئات والوكالات. وأي اتجاه خلاف ذلك سيعني إنكار العلاقات المعقدة حقا والتي تعمل ضد السلام والأمن الدائمين في العديد من مناطق العالم. وفي هذا الصدد، نثني على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وغيرها من الوكالات لما تقوم به من عمل في صياغة الردود المناسبة لمواجهة وباء نقص المناعة البشرية/(الإيدز).

وبينما يواصل الباحثون سعيهم لإيجاد علاج للإيدز وتطوير لقاحات ضده، يجب على المجتمع الدولي أن يبني على ما تحقق من تجارب وما تعلمه من دروس، وأن يسعى لإيجاد سبل لضمان أن يكون ما تحقق من تقدم في العقاقير والعلاج، متاحا على نطاق واسع.

ولذا تؤيد جامايكا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للتصدي للاستجابات الملائمة لجائحة الفيروس/الإيدز. ونحن نؤيد مشروع القرار هذا ونود الإشادة بالولايات المتحدة الأمريكية لتقديمه.

والآن استأنف مهمتي بوصفي رئيسا للمجلس.

السيد تيكسييرا دا سيلفا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتتفق معي في هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي استونيا، بلغاريا، بولندا،

الجمهورية التشيكية، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، هنغاريا والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة.

وتأتي مناقشة اليوم متابعة لجلسة مجلس الأمن المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، التي كرستها لتأثير الإيدز على السلام والأمن في أفريقيا، والذي رأسه نائب رئيس الولايات المتحدة، السيد آل غور. وكان ذلك الاجتماع حدثا هاما تعين على مجلس الأمن التزام بأن يتابعه.

وللإيدز خصائص خاصة جعلت من هذه المأساة الإنسانية والطبية سببا رئيسيا أيضا من أسباب الهبوط الاقتصادي والاجتماعي الذي تحتم على العالم النامي أن يواجهه لعدة عقود. وتأثير هذه الجائحة غير مقبولة بصفة خاصة في البلدان التي أمحت فيها عقود من الجهود والتقدم، يشهد به الهبوط المستعر في العمر المتوقع في بعض البلدان الأفريقية إلى معدلات أوائل السبعينات.

والإيدز قاتل بالجملة. فلقد تسبب في العام الماضي في عشرة أضعاف الوفيات التي نجمت عن كل الصراعات التي نشبت في تلك القارة، وأدى إلى اختفاء الموظفين المدربين والمؤهلين، وزعزع استقرار قطاعات بأكملها من المجتمع: في التعليم والصحة والقطاع الإنتاجي والأمن.

وأخيرا، فقد أصبح واضحا أن الصراعات التي تطيح بهيكل النظام الاجتماعي وتدمر البنى الأساسية، وخاصة المرافق الصحية والطبية، هي للأسف التي تبشر بانتشار الجائحة. وفضلا عن هذا، فهناك العنف الذي يرتكبه المقاتلون أنفسهم والذي يسهم بصورة مباشرة في انتشار المرض. ولذا علينا أن نعزز التعبئة والتنسيق بين كل الهيئات المعنية. وينبغي أن يؤدي كل منا دوره في ضوء طبيعة المشاكل والأخطار التي تنطوي عليها.

وجهود الجميع لازمة. وأرى أن علينا مرة أخرى أن نؤكد أهمية العمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومديره التنفيذي، الدكتور بيتر بايوت، الذي نشكره على حضوره إلى المجلس ووصفه للجهود المضطلع بها منذ كانون الثاني/يناير المنصرم. إن وجود ٣٤,٣ مليون شخص مصابين في أنحاء العالم، وبينهم ٢٤,٥ مليون شخص في أفريقيا، إنما يعني كثيرا من الوفيات الوشيكة ويهدد بمأساة بشرية غير مسبوقة في التاريخ الحديث، إن لم نجد حلولا على وجه السرعة. والتعبئة مستمرة في تقدم، لحسن الحظ، والاتحاد الأوروبي يرحب بعقد المؤتمر الدولي الثالث عشر بشأن الإيدز في دوربان، في أرض أفريقية اجتاحها المرض بشراسة.

والمجلس يجتمع اليوم لاتخاذ قرار. والنص يركز على مسألة تأثير الجائحة على عمليات حفظ السلام وعلى صحة المدنيين والأفراد العسكريين المشتركين في هذه العمليات. ويثبت مشروع القرار هذا أن مجلس الأمن يسعى إلى أن يتأكد من أن صحة هؤلاء الأفراد وأسرهم محمية. وهو يدعو إلى اتخاذ تدابير وقائية من المرض في سياق عمليات الأمم المتحدة.

وأفراد عمليات حفظ السلام، شأهم شأن غيرهم، معرضون لخطر التعرض للإيدز، سواء أكانت مسألة أفراد عاملين، وبوجه خاص الأفراد العسكريين، أم مسألة موظفي الدعم الطبي أو الأسناني الذين يوفرون الرعاية لهم. والاتحاد الأوروبي يرحب باعتماد هذا القرار الذي يدل على أن مجلس الأمن يسعى في نطاق اختصاصه، إلى مراعاة هذه الحالة القاسية. ولا يمكن أن يغض الطرف عن أي مجهود يبذل في شن هذه المعركة الشاقة ولكن الضرورية ضد الإيدز.

والآن استأنف كلامي بصفتي الوطنية.

ففي أعقاب الاجتماع في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ صاغت فرنسا مقترحات مختلفة. أذكر اثنين منها.

الأول هو تنظيم مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بشأن مسألة الحصول على العلاج للمصابين بالفيروس/الإيدز في البلدان النامية. فالحصول على العلاج، وخصوصا العلاج المضاد للفيروسات، كان في لب المناقشات في مؤتمر دوربان. وتعهد الصناعات الصيدلية في الربيع الماضي بتخفيض تكلفة الأدوية في البلدان النامية بل والاشتراك في التوزيع المجاني إنما يمثل انطلاقة هامة تفرض مسؤولية جديدة على الحكومات، مانحة كانت أم متلقية. وهذه التعهدات يجب أن تتبعها شراكات تعزز البنى الأساسية الصحية في البلدان المتلقية وتكفل في الوقت نفسه عدم وجود صادرات موازية إلى البلدان المتقدمة النمو.

ولهذا السبب تعتبر فرنسا أن عقد اجتماع دولي برعاية الأمم المتحدة يمكن أن ينظم بشكل مفيد حوارا في هذا المجال، حوارا يجمع بين البلدان الصناعية والبلدان المانحة والبلدان المتلقية للمساعدة والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المرضى، وترحب فرنسا بالإشارة الواضحة في منطوق القرار إلى هذه المسألة.

وثانيا، اقترحنا أيضا أن يُعد برعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك ملف بكل الأعمال الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية الآن، بغية كفالة التساوق والتكامل الجغرافي والطبي والاجتماعي في تلك الأعمال. ونحن ننتظر باهتمام مقترحات البرنامج بشأن هذه النقطة.

وأود التأكيد على أن اهتمام فرنسا سيظل منصبا تماما على مسألة الإيدز في الأشهر المقبلة. وستؤيد، في جملة أمور، اقتراح عقد دورة استثنائية للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو الممثل الدائم لزمبابوي. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوكونيا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): السيد بول روبرنسون، وزير خارجية جامايكا، يسرنا أن نراكم في منصب الرئاسة، مع أن حضوركم اليوم يقلل من مرتبة صديقتي، السفيرة دورانت ويضعها في مقعد خلفكم. ولكننا مسرورون لوجودكم هنا، وهذا دليل واضح على الجدية التي يعالج بها بلدكم هذه المناقشة أمام المجلس.

إن الموضوع الذي يناقشه مجلس الأمن اليوم موضوع يوليه وفدي كغيره من الوفود الأخرى الكثيرة التي تحدثت قبلي، أهمية بالغة. ونحن مدينون لكم كثيرا، يا سيادة الرئيس، لإبرازكم مجددا هذه القضية الحاسمة أمام المجلس. ورجاؤنا الصادق هو أن يتخذ المجلس في نهاية هذه الممارسة قرارا مفرحا يتحدى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده في معالجة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا في سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فحسب بل وفي سياق أشمل حل لهذه المشكلة على وجه الخصوص.

إن المعركة ضد الإيدز، وخاصة في البلدان النامية، تنطوي على تكاليف باهظة تتناسب والحالة الدولية الطارئة على أوسع نطاق.

وفي السنة الماضية فقط، أذن برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنشر أرقام تقدر الحاجة السنوية من الأموال من ٢ إلى ٣ بلايين من الدولارات لمكافحة المرض. وتوجد أكبر حاجة في أفريقيا جنوب الصحراء، المكان الذي يعيش فيه ٧٠ في المائة من جميع الناس مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. بيد أنه في وجه هذه الطوارئ بلغ إجمالي المعونة من البلدان الصناعية للأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في

البلدان النامية فقط ٣٠٢ من ملايين الدولارات في عام ١٩٩٨ طبقا لتقرير اليونيسيف الأخير؛ ''تقدم الدول عام ٢٠٠٠''. ومن الواضح أن الاستجابة الدولية لهذه الطوارئ لا تتناسب مع التحديات.

وما برحنا منذ مدة طويلة الآن، نستمع إلى زعم تلو الآخر عن وجود مؤامرة بالتزام الصمت بشأن الإيدز في كثير من البلدان النامية. ونظرا لحملات التوعية وبرامج الوقاية واسعة النطاق التي تشن في كثير من بلادنا، فإن الشعور باحتمال وجود مؤامرة دولية بالتزام الصمت بشأن البرامج الفعالة والأساسية التي تشرع فيها الحكومات في كثير من البلدان النامية ربما يكون مبررا. لأنه كيف يمكن أن المجتمع الدولي لم يستشهد منذ بدء الحملة ضد الإيدز إلا بجهود بذلت في ثلاثة بلدان نامية فقط على الأكثر؟ وإذا كان المقصود من هذا النهج تسليط الضوء على أول قصص النجاح، فإنه بالتأكيد قد تخطى الغرض منه.

ولا تزال الجهود الجادة التي تبذلها بلدان كثيرة تمر بدون ملاحظة وتكون ناقصة التمويل، مع النتائج المأساوية ليس فقط للبلدان المعنية، وإنما أيضا للإنسانية عامة. وفي بلدي، زمبابوي، عززت جهودنا الوطنية بقدر كبير في العام الماضي عن طريق سن سياسة وطنية واضحة للإيدز عندما أصدر برلماننا قانونا بتأسيس مجلس الإيدز الوطني. وفي الوقت ذاته قدم بيت المال ضريبة الإيدز بمعدل ٣ في المائة على الدخل وضرائب على الشركات لتوفير تمويل مؤمن لأنشطة المجلس. ويسرني أن أعلن أن مجلس الإيدز الوطني قد بدأ بالفعل في تلقي استردادات تقدر بملايين الدولارات من عوائد ضرائب الإيدز. بيد أن ضخامة التحدي تتطلب أن نواصل الدعوة إلى الدعم الدولي عند التعامل مع حالات الطوارئ الدولية.

وفيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين، فلا ريب في أن الآثار الضارة لانتشار الفيروس على جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك الأفراد، والأسر، والعاملين، والقادة السياسيين، والخدمات الموحدة، بما فيها العسكرية، أضعفت من قدرة البلدان المتأثرة على المحافظة على السلام والأمن المحليين والإقليميين. ويرحب وفدي بالتوصيات الواردة في تقرير آذار/مارس ٢٠٠٠ للجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمحافظة على السلام، والتي أكدت الحاجة إلى إدماج التدريب على الوقاية من الفيروس/الإيدز في جوانب التدريب الذي تقدمه إدارة عمليات المحافظة على السلام في الأمم المتحدة إلى حفظة السلام، ويدعم هذه التوصيات بقوة.

وبوصفها من البلدان المساهمة بقوات، تثني زمبابوي على الجهود الحالية لإدارة عمليات المحافظة على السلام في الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضية عن طريق توفير مهارات الوعي بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوجيه النصح لحفظة السلام عن طريق مناهج ومواد تدريب المدربين. ونأمل أن يدعم المجلس الاقتراح الوارد في مشروع القرار المعروض عليه بالطلب من الأمين العام بأن يكفل توفير تدريب محدد للبعثات لجميع حفظة السلام بشأن المسائل المتصلة بمنع انتشار الفيروس/الإيدز وضمان زيادة تطوير الوزع المسبق والتدريب الساري لحفظة السلام بشأن القضايا المتصلة بمنع انتشار الفيروس/الإيدز.

لقد أخذ المجتمع الدولي وقتا أطول مما ينبغي في صياغة شراكة تضم جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومات، والصناعة الصيدلانية والمؤسسات الدولية، تعمل سويا لجعل العقاقير المتصلة بالإيدز يسهل حصول البلدان النامية عليها بصورة أوسع. ولا يزال من الواضح بصورة مؤلمة أن هدف الربح لا يزال له أسبقية على الصالح الطبي

للإنسانية. ويذكر الأمين العام عن حق في تقريره المتعلق بالألفية إلى أن

”العالم يحتاج بصورة مفرطة إلى اللقاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية“ (الفقرة ١٣٠ من الوثيقة A/54/2000).

ومما يدعو للأسف أن من بين الـ ٢ بليون دولار المنفقة على معالجة الفيروس حتى الآن، أنفقت ٢٥٠ مليون فقط على استحداث اللقاحات. ونأمل أن يتمكن المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى باتخاذ قرارات واقتراحات لتشجيع الاستثمارات المطلوبة بصورة ملحة في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل زمبابوي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوهان (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يقدم التهاني إليكم، يا سيادة الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تموز/يوليه. ونحن نثق تماما في أنه تحت توجيهاتكم الحكيمة وقيادتكم الماهرة سيجري إحراز تقدم في معالجة القضايا المدرجة على جدول أعمال المجلس.

كما أود أن أقدم تقديرنا وامتناننا إليكم، يا سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة. كما أننا نرحب بشكل مناقشة اليوم، التي تعزز من إمكانية زيادة إشراك الدول، التي ليست من أعضاء المجلس، في مناقشة قضية تعتبر حاسمة بالنسبة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

ويدرك وفدي تماما أن فيروس نقص المناعة البشرية خطر محدق يهدد البشرية. ومن الصواب أن نلاحظ أن التقدم السريع والنتائج المدمرة للفيروس تؤدي إلى فقدان الشعور. ويلاحظ تقرير الألفية للأمين العام أن

”حوالي ٥٠ مليون شخص أصيبوا بالفيروس منذ أوائل السبعينات“ (الفقرة ١١٩ من الوثيقة A/54/2000).

والشيء المحزن هو أن أسوأ آثار الوفاء صارخة بصورة خاصة في البلدان النامية التي تفتقر إلى البنية الأساسية الصحية ولا تزال لقاحات الفيروس مكلفة. وقد أدت الحالة إلى زيادة تدهور الصراعات الأهلية المطولة التي محت عقود من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد هبطت هذه الحالة المتعددة الوجوه بمتوسط العمل المتوقع للناس في هذه الدول إلى نفس المستويات المنخفضة في الستينات.

وتعتقد إندونيسيا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقطع على نفسه التزاما مخلصا بإزالة أهوال الفيروس. ويؤيد وفدي الجهود التي يبذلها البنك الدولي لرصد صفقة بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لبرامج الإيدز في أفريقيا. ونحن نؤيد الشراكة الوثيقة بين مؤسسات بريتون وودز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز بقصد ضمان رد منسق ومعزز وموسع على محنة فيروس نقص المناعة البشرية. كما أننا نمتدح الأمين العام على مطالبته في تقرير الألفية بالنهوض بمشاركات عامة - خاصة مبتكرة ولا سيما في البلدان النامية لتشجيع وجود مصل فعال ويمكن تحمل تكاليفه ضد فيروس نقص المناعة البشرية.

وبينما نعتقد بأن وباء الفيروس أطال الصراعات المدنية، وأن النكسات في التنمية مترابطة بدرجة كبيرة وذات وجوه متعددة، فإن وفدي مع الرأي القائل بأن ربط فيروس نقص المناعة البشرية بعمليات حفظ السلام الدولية يثير بعض الأسئلة الجادة. فهل أن الفيروس وعمليات حفظ السلام

مرتبطان حقا؟ أو هل يقصد بها أن يكونا مترابطين؟ وإذا كانا مترابطين فكيف يكون ذلك؟

وعمليات حفظ السلام تضم طائفة واسعة من المجالات. وهذه تشمل المبادئ، والولايات، والأفراد، والتخطيط، والتنظيم، وسلامة وأمن حفظة السلام، والتدريب، والإدارة، والشؤون المالية.

ولعل الجوانب الطبية في عمليات حفظ السلام هي أبرز نقطة ترتبط بها قضية فيروس نقص المناعة البشرية بصورة ملموسة. وكما أوضحت الفقرة ١٢٨ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام فإن أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة يواجهون في الميدان الخطر الكبير لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإصابة بهما وبغيرهما من الأمراض المتفشية.

وليست لدينا للآن صورة واضحة عن الصلة بين الفيروس وعمليات حفظ السلام الدولية، فوفدي يود تناول القضية بصورة عملية. فأولا، يولي وفدي أهمية كبيرة للتثقيف بشأن الوباء، وهو التثقيف الذي يوفر لأفراد حفظ السلام قبل انتشارهم. وتؤيد إندونيسيا المقرر الوارد في الفقرة ١٢٨ من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التي ترحب بما يلي

> "بالجهود الجارية لوحدة التدريب... بهدف رفع الوعي بهذه الأمراض... [ونطلب] من إدارة عمليات حفظ السلام تضمين أدلة "المبادئ التوجيهية لمشاركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في عمليات حفظ السلام" معلومات ترمي إلى تعزيز وعي العاملين في مجال حفظ السلام بهذه الأمراض. كما تطلب اللجنة من وحدة التدريب إجراء هذه التوعية من خلال برنامج تدريب المدربين".

وثانيا، تدابير الوقاية من قبيل التطعيمات رخيصة الثمن التي تقدم لأفراد حفظ السلام قبل انتشارهم تفيد في التخفيف من حدة خطر التعرض للفيروس. وفي هذا السياق فإن الشراكات مهمة بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الفيروس/الإيدز، ووكالات الأمم المتحدة المعنية كمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبين البلدان المسهمة بقوات، والوكالات الأخرى.

وثالثا، يشدد وفدي على أهمية ضم وحدات طبية إلى بعثات أو عمليات الأمم المتحدة في البلدان التي ينتشر بها الفيروس. وينبغي أن توفر هذه الوحدات الطبية الفحوص الطبية الدورية، وبصورة يومية إذا كان ذلك ضروريا، إلى أفراد حفظ السلام وسائر أفراد البعثة. وحين تجد الوحدة أن فردا أو أكثر من أفراد البعثة قد ظهرت عليه أعراض المرض ينبغي أن تتخذ الإجراء الفوري.

ورابعا، يؤيد وفدي وضع خرائط لانتشار الفيروس في البلدان التي ينتشر بها أفراد حفظ السلام. وهذا يعني ضرورة أن تجري إدارة عمليات حفظ السلام فحوصا للأفراد قبل انتشارهم، ويكون ذلك مثلا بالتعاون أو الشراكة مع وكالات الأمم المتحدة المعنية في الميدان. وييسر التعاون من جانب البلد المضيف عملية وضع الخرائط. وتساعد البيانات التي تجمع من الخرائط في تصميم استراتيجية للانتشار تقلل إلى أدنى حد من مخاطر تعرض أفراد حفظ السلام للمرض.

وأختتم بياني بتأكيد موقف إندونيسيا بالنسبة للفيروس/الإيدز الذي أعربت عنه في الجلسة العلنية لمجلس الأمن عن تأثير الإيدز على السلام والأمن في أفريقيا، التي عقدت في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. ويشارك وفدي في تخيل عالم خال من كارثة فيروس نقص المناعة البشرية

الإنسانية غير المسبوقة، عالم تنخفض فيه بقدر كبير الإصابة بهذا الفيروس؛ ويكون العلاج فيه ميسورا؛ وتقل فيه بقدر كبير مخاطر التعرض الفردي والجماعي للوباء؛ وتخف فيه بقدر كبير الآثار السلبية للمرض على الأفراد والمجتمعات والدول؛ ويقطع فيه للأبد الصمت المحيط بالمرض، وبذا تقل كثيرا الوصمة به وإنكاره التي كثيرا ما أدت إلى خنق القرار؛ والذي يقضي فيه نهائيا على هذا المرض الفتاك.

وترى إندونيسيا أن هذا التصور لا يمكن تحقيقه إلا من خلال شراكات بين الوكالات المعنية في إطار الأمم المتحدة والنظم الأخرى، وخاصة بين القطاعين العام والخاص وأفراد المجتمع المدني في البلدان المتقدمة النمو والنامية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على الكلمات الرقيقة الموجهة إلى شخصي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل ملاوي. فأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد جوايبي (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة العلنية لمجلس الأمن اليوم ولحضورها شخصيا. وأتوجه بالشكر أيضا إلى ممثل الولايات المتحدة السفير هولبروك على تقديمه موضوع الإيدز في صدر المناقشات هنا في الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن الشكر للمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الدكتور بيتر بايوت على بيان وخاصة على إبراز قضية ملاوي. وقد كان بوسعه أن يذكر أيضا ما ألحقه الإيدز من خراب بالمجتمع الملاوي.

وهذا ينقلني إلى فرع خاص من مشروع القرار يذكر أن انتشار الفيروس/الإيدز يمكن أن يكون له أثر تدميري فريد على كل قطاعات المجتمع ومستوياته. ولو كان لي ما أردت لغيرت هذا الكلام إلى ”إن انتشار الإيدز ألحق أثرا مدمرا فريدا بالمجتمع“ – لأن هذا هو الذي يحدث اليوم في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبعد قولي هذا اسمحوا لي أن أقرأ النص المعد.

في المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز المعقود في دوربان، بجنوب أفريقيا في الأسبوع الماضي، كان العالم كله – وخاصة الأجزاء التي أصبحت حالة الفيروس/الإيدز بها سيئة للغاية – ينتظر أخبارا طيبة. وكان الرجاء أنه لما كان مؤتمر الإيدز الدولي السابق قد خرج بنتائج بحث بدت مبشرة بالخير ومطمئنة – فإن مؤتمر هذا العام سيكون أفضل من سابقه. وانتظر العالم أن يسمع أن تطعيما ضد المرض سيكون جاهزا في القريب العاجل، أو ربما كان الدواء الناجع قيد التصنيع.

وإذا كان هذا الطلب طويلا فإن أفريقيا جنوب الصحراء تنتظر على الأقل أن تسمع أن ما يسمى بالعقار المشكل الذي أطال أعمار المصابين في البلدان المتقدمة النمو سيوفر لأقل البلدان نموا بأسعار يطيقونها. ولكن للأسف لم يصدر شيء من ذلك عن مؤتمر دوربان.

لقد وصلت إلى الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير من هذا العام عندما كانت قضية الإيدز على رأس المناقشات في مجلس الأمن. وقلت لنفسي في ذلك الوقت إن هذا أمر طيب للغاية لأنني في البلد الذي أتيت منه لم أكن أعرف أسرة واحدة لم يصبها الإيدز. فهنالك هبوط فعلي في النمو السكاني. وعلى سبيل المثال، فعندما أجري التعداد الوطني للسكان في بلدي في عام ١٩٨٨ توقعنا جميعا أن يصل عدد السكان إلى نحو ١٢ مليونا. وذلك هو ما تنبأ به الخبراء للتسعينات. ومع ذلك فعندما أعلنت النتائج علما أن عدد الملاويين لا يزيد عن ٩,٦ مليونا. وهبط معدل النمو السكاني الذي كان يظن أنه أكثر من ٣ في المائة سنويا،

هبوطا فعليا إلى ١,٩ في المائة سنويا. وصار واضحا أن الإيدز قد أصدر على ملاوي حكما بالإعدام.

ولا أريد أن يساء فهمي. فأنا أعتبر نفسي عليما بمزايا انخفاض معدلات النمو السكاني، وخاصة في البلدان النامية. ومع الاتجاهات الاقتصادية السلبية الراهنة في معظم تلك البلدان يكون المرء سعيدا تماما بمعدل النمو السكاني ١,٩ في المائة لو أن هذا المعدل جاء نتيجة لتنظيم واعٍ للأسرة. وللأسف فالأمر هنا ليس كذلك.

هذا قد يبدو غريبا، لكن ملاوي قد لا تكون وحيدة في كونها ذات معدل نمو سكاني منخفض بسبب مرض الإيدز. وبالأمس نقلت صحيفة ''نيويورك تايمز'' عن وزير الرعاية الاجتماعية والتنمية السكانية في جنوب أفريقيا أن اتجاه مرض الإيدز، إذا استمر دون هوادة، قد تصبح جنوب أفريقيا في آخر الأمر أغلبية بيضاء. وهذا أمر خطير.

إن وفد ملاوي يعتقد أن مناقشات مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير، كان من المفترض أن تسفر عن أفكار جديدة لمكافحة مرض الإيدز، لأنه كان مفروضا أن يتضح لجميع المشاركين فيها أن الاستراتيجيات التي وضعت حتى ذلك التاريخ لمكافحة عدوى فيروس الإيدز قد فشلت. وللأسف، لم يحدث هذا. وما ظهر كان تأكيدا لنفس الاستراتيجيات القديمة، وربما بعزم أكثر قليلا هذه المرة.

ربما تكونون قد لاحظتم هذا، سيدي الرئيس، في الفقرة التاسعة من ديباجة مشروع القرار التي رأيتها صباح اليوم:

> ''**وإذ يدرك أيضا** أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تزيد من استفحاله أوضاع العنف وعدم الاستقرار، مما يزيد من خطر التعرض للمرض عن طريق التحركات الكبيرة للسكان''

ولعلكم لاحظتم أن هذا البيان وضع في مشروع القرار هذا بحسن نية، لكنني آمل ألا يغيب عن بالنا، بالرغم من كوننا قد وضعنا ذلك النص هناك، أن أشد البلدان تأثرا – ملاوي، وبوتسوانا، وزمبابوي، وجنوب أفريقيا – كانت بلدانا مستقرة. لم تكن هناك صراعات في هذه البلدان خلال العقد الماضي أو العقدين بالنسبة لبعض تلك البلدان، منذ استقلالها. وعلينا أن نتذكر هذا. إنه ليس العنف وعدم الاستقرار فقط: وإنما لا بد أن لمرض الإيدز سمات أخرى زادت انتشاره على نطاق واسع.

إن مؤتمر دوربان لم يترك فينا أملا في أن يكون هناك شفاء أو حتى لقاح في أي وقت قريب. لذلك يود وفد بلدي أن يدعو إلى وضع استراتيجيات جديدة. وهناك حاجة إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات السابقة، حتى نعرف كيف ولماذا فشلت.

على سبيل المثال، لماذا لم يمت أحد بمرض الإيدز حتى الآن في معظم أفريقيا جنوب الصحراء؟ لماذا من الصعب في العادات الأفريقية قبول أن أحدا مات بمرض الإيدز؟ الباحثون بشأن مرض الإيدز الذين يذهبون إلى جنازات كثيرة لأناس أصيبوا بمرض الإيدز في أفريقيا يبلغون دائما بأن الذين ماتوا كانوا مصابين بالدرن الرئوي أو الالتهاب السحائي أو بمرض رئوي. لا أحد يذكر مرض الإيدز على الإطلاق. هذا منظور ثقافي.

ربما حان الوقت الآن لنجعل خبراء في الثقافة، بدلا من الأفراد الصحيين، يقومون ببحث عميق عن كيفية تجنب المجتمعات العدوى بفيروس الإيدز. على سبيل المثال، الأسبوع الماضي فقط كشف عن علاقة ممكنة بين الرجال الذين جرى ختانهم وانخفاض معدلات الإصابة بالإيدز. ومن الواضح، وفقا للتقرير، أن الموظفين الصحيين شككوا في هذه العلاقة خلال عقد على الأقل، لكن ذلك لم يعلن عنه

سوى في الأسبوع الماضي فقط. والتأخير لمدة عشر سنوات في نشر هذه المعلومات على نطاق واسع من الصعب تفهمه. ومن الواضح لي أن هذه المشكلة لم ينظر إليها إلا من وجهة نظر طبية فقط وليس من وجهة نظر ثقافية.

ومع ذلك، فإن وجود ممارسة الختان، أو عدم وجودها، مسألة ثقافية ليست في كثير من الأحيان موضوعا لمناقشة عامة. ولهذا فإن الاستراتيجيات يجب أن تتغير.

لما كان من الواضح أن تصنيع دواء يشفي من مرض الإيدز أو لقاحا يمنع الإصابة به غير محتمل في المستقبل القريب، فلنسمح باستراتيجيات جديدة تؤدي دورها. ولنعول، من أجل إحداث التغيير، على خبراء الثقافة للبحث في الأسباب الجذرية للمقاومة السلوكية للاستراتيجيات التي عفا عليها الزمن.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول إن بلدي، ملاوي، تساهم أيضا في عمليات حفظ السلام. وملاوي كفلت دائما وستكفل توفير تدريب كاف لكل أفرادنا في الميدان. والواقع، أن تلك البرامج مستمرة في بلدي في الجيش وفي الشرطة، لأننا ندرك أن الناس يريدون أن يتفهموا هذه الأمور قبل أن يذهبوا في مهمات جديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ملاوي على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل أوغندا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، ويسر وفد بلدي أن يراكم تترأسون هذه الجلسة ويود أن يثني على وفد جامايكا لاستضافته هذه المناقشة الهامة. ونحن نرحب مرة أخرى بهذه الفرصة التي تتاح لنا لنناقش في مجلس الأمن أكثر الحروب تدميرا التي تواجه البشرية خلال وقت السلم أي مرض الإيدز. ونثني على مجلس الأمن لاهتمامه المستمر ولاصراره على أن يكون شريكا في الكفاح ضد الإيدز.

إن جلسة اليوم تعقد بعد مؤتمر يعد معلما على الطريق، هو مؤتمر الإيدز الدولي الثالث عشر، الذي أختتم الأسبوع الماضي في دوربان، بجنوب أفريقيا. وقد يكون من المبكر جدا تقييم أثر ذلك المؤتمر. ومع ذلك، يمكننا حتى في هذه المرحلة المتقدمة أن نذكر عددا من النتائج الهامة، بما في ذلك خطاب الرئيس منديلا المدوي الحار، الذي دعا إلى القيام بعمل الآن.

أولا وقبل كل شيء، في دوربان، كان هناك توافق آراء عام بأن مرض الإيدز في أي مكان هو مرض الإيدز في كل مكان، وأن مرض الإيدز يسحق القارة الأفريقية، ليس من الناحية السياسية فحسب وإنما من الناحية الاقتصادية أيضا. ومن الناحية السياسية، لأن زعماء مستقبلين يموتون قبل أوانهم. وقد اعترف أيضا، أكثر من أي وقت مضى، بأن مرض الإيدز مسألة تنمية وأنه مسألة فقر. وهو من الناحية الاقتصادية مسألة هامة لأن الجزء الأكثر إنتاجية من السكان هو الجزء الذي يهلك.

كان هناك أيضا توافق آراء بأن تكلفة مرض الإيدز هائلة، كما ذكرنا صباح اليوم المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، السيد بيتر بايوت. ومن ثم الحاجة إلى استجابة عالمية النطاق. ولذلك نرحب بالالتزامات التي تعهدت بها مؤسسات بيل وملينا غيتس وتعهدات البنك الدولي، وكذلك التعهدات السابقة التي وضعتها على نفسها الأمم المتحدة، والتي أعلنها في هذه القاعة في شهر كانون الثاني/يناير نائب الرئيس السيد آل غور.

وقد حظيت أوغندا بذكر مشرف لإنجازاتها في المعركة ضد الإيدز.

أود بإيجاز، في هذه المرحلة، أن أتشاطر معكم، سيدي، والأعضاء الحاضرين هنا، بعض تجاربي. وأؤكد أن هذه تجارب أوغندية، ولهذا فهي لا تنطبق، ولا تبين ما قد تراه بلدان أخرى.

أولا، كانت هناك إرادة سياسية ملتزمة وصريحة في القمة. وبالتالي، أصبحت أوغندا مثلا على الصراحة والنُهج الجسورة. وإدراكا منا للتحديات الهائلة التي يشكلها الإيدز، والتي لا يمكن التصدي لها عن طريق قطاع واحد، فقد اتخذت أوغندا نهجا متعدد القطاعات يبين أن الإيدز أكثر من مجرد قضية صحية. وأشركت هذه الاستراتيجية جميع وزارات الحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الإقليمية، والمشاريع الخاصة. وقد لعبت المعلومات العامة وحملة التوعية بمرض الإيدز دورا رئيسيا في إعلام السكان، لدرجة أن عددا قليلا جدا من الأوغنديين ينسبون الآن الوفيات التي يتسبب فيها الإيدز إلى أعمال السحر. ولهذا أقول إنني أتكلم عن تجربة أوغندا، لا عن تجارب أخرى في أفريقيا. وقد قمنا بتوزيع العازل مجانا على نطاق واسع، مستهدفين بذلك صناعة الجنس أيضا. ودعما لجهود الحكومة، استحدثت المنظمات غير الحكومية طائفة واسعة من أنشطة وبرامج الوقاية من الإيدز.

والنتيجة النهائية لمشاركة الحكومة الضخمة والتزامها الشديد بمكافحة الإيدز أننا بدأنا نرى انعكاسا للتيار أثناء العقد المنصرم. فانخفض معدل الانتشار من ٣٠ في المائة في منتصف العقد إلى حوالي ١٠ في المائة في نهايته.

ومرة أخرى، ونتيجة لتجربتنا، و كما قلت آنفا، فإن الإيدز قضية تنمية وفقر. ويعلم الأوغنديون، نتيجة لتجربتهم المريرة، أن الفقر لا يسبب الإيدز، لأننا رأينا كثيرا من أعضاء القطاعات السكانية المزدهرة – من أصحاب المشاريع، وقادة التجارة والصناعة، والقيادات السياسية – يموتون بأعداد مماثلة. ولهذا، في الواقع، نقول إن للإيدز أثرا اقتصاديا مدمرا على المجتمعات، لأن طبقة أصحاب المشاريع التجارية، وهي الجزء المنتج من السكان، هي التي تموت.

ولكن الإيدز مشكلة فقر أيضا، لأن الفقر مسؤول عن الجهل. والأفراد الأفضل حظا من الناحية الاقتصادية، أكثر تمكنا من استخدام العقاقير المتاحة. فلديهم إمكانية الوصول إلى العقاقير باهظة الثمن التي لا يتمكن الفقراء من الحصول عليها. فالفقر، في واقع الأمر، يمثل صعوبة كبيرة أمام الوقاية من الإيدز.

وفي هذه المرحلة، أود أن استحدث مجالا جديدا في تشاطر تجاربنا. وزميلي، سفير ملاوي، ذكر أن انتشار الإيدز له سمات أخرى. وأشار بحق إلى الثقافات. وأعتقد أننا نحتاج، في استراتيجياتنا الوقائية، ليس أن نتصدي للثقافات فحسب، بل وأن نتصدي للبيئة، السياسية – الاجتماعية أيضا، التي أدت في كثير من البلدان إلى انتشار الإيدز كالنار في الهشيم. وفيما يلي بعض الروابط والاتصالات المسيطرة في سلسلة الإيدز في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: تفكك القيم التقليدية وانهيار السلوك التقليدي تأثرا بالتحديث؛ والتغيرات الديمغرافية، وآثار التحضر – الدفع الريفي والجذب الحضري – الذي أدى إلى الهجرة الجماعية إلى المدن والأحياء الفقيرة، وإلى بطالة الكثير من الشبان والشابات المتسكعين، وزيادة تعاطي الكحول وضروب الترف الأخرى في الحياة؛ والعمالة المترحلة، التي تؤدي إلى هجر الزوجة وحياة العزوبة للذكور؛ وآثار الحروب والصراعات المدنية، التي تتناولها هذه الجلسة، وهي صراعات تسفر عن عدد هائل من الأيتام، واللاجئين، والمشردين داخليا، ويسرني أن أقول إن ذلك من مواضيع هذه الجلسة أيضا؛ وانتشار المجتمعات المحلية الحضرية في المناطق الريفية؛

واتساع نطاق بيع الخمور واستهلاكها دون أية رقابة، حتى لصغار السن جدا، بل وبواسطتهم.

ورئيس جنوب أفريقيا السابق مانديلا، طالب في اختتام المؤتمر الدولي الثالث عشر المعني بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز باتخاذ إجراءات عاجلة. وأعتقد أنه ينبغي لهذه الإجراءات العاجلة أن تتصدي لتغيير السلوك في مجتمعاتنا المحلية. وهذا إسهام يمكننا أن نحققه داخليا. لقد طالب باتخاذ تدابير طارئة. والإيدز يقتضي هذه الاستجابة الطارئة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشارك الآخرين الإشادة بالسفير هولبروك، الذي قام في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، بمبادرة ريادية لإدراج مناقشة هذه المسألة في هذه القاعة بوصفها قضية من قضايا مجلس الأمن. ولم يتردد وفد بلادي في تأييد السفير هولبروك عندما طرح هذه الفكرة. والآن ، فإن المشروع المطروح أمامنا، الذي يؤيده وفد بلادي، ينص على أن تتلقى البلدان الفقيرة المساعدة في بناء القدرات على إجراء الاختبارات واتخاذ تدابير وقائية، فضلا عن العلاج. وبدون هذه المساعدة، لن تتمكن الكثير من البلدان النامية من تلبية النداء الذي يطالبها بكفالة إجراء الاختبارات لجميع جيوشها. وأود أن أذكر أن أوغندا شاركت في حملات توعية تعليمية في قواتها العسكرية قبل أن تفكر الأمم المتحدة أو مجلس الأمن في هذه المسألة بوقت طويل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوغندا على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى وفد جامايكا.

أعطي الكلمة الآن للدكتور بايوت لكي يرد على التعليقات وبعض الأسئلة التي أثيرت.

الدكتور بايوت (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر أعضاء المجلس والوفود الأخرى على بياناتهم وعلى تأييدهم للكفاح الذي نشنه.

هناك نقطتان أود أن أثيرهما. النقطة الأولى التي أثيرت في عدد من البيانات - أولا من جانب ناميبيا وتلتها وفود أخرى - تتعلق بإمكانية الوصول إلى أدوية العلاج الطبي. وأود أولا أن أؤكد أن إمكانية الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية جزء لا يتجزأ من الوقاية في المكافحة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بينما كان التركيز كله ينصب على الوقاية إلى عهد قريب.

وفي وقت يوجد فيه ٢٥ مليون شخص في قارة أفريقيا و ٣٥ مليون شخص على مستوى العالم، يعيشون بمرض الإيدز، لا يعقل ألا نهتم بالمصابين. ولقد حققنا نجاحا كبيرا في مجال الوقاية في البلدان الفقيرة، وهي حقيقة تأكدت يوما بعد يوم خلال المؤتمر الدولي للإيدز في دربن.

ولكننا لم نحرز ألا تقدما ضئيلا في مجال تقديم العلاج للمصابين بالإيدز في البلدان النامية. وقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، بالاشتراك مع الوكالات الأخرى المشاركة في الرعاية - منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي - عددا من المبادرات. ولعل أبرزها مفاوضاتنا مع صناعة الأدوية، وإن كنا نعمل على استكشاف مسارات أخرى. فالأمر لا يتعلق بسعر الأدوية فحسب، بل والهياكل الأساسية لقطاع الخدمات الصحية، والتدريب، وتمويل العلاج. لذا كان علينا أن نتبع نهجا شاملا إزاء هذه المشكلة.

كما أننا نستكشف البدائل الأخرى، كالعمل مع مصنعي الأدوية العامة، ونحن بصدد دراسة براءات اختراع الأدوية المضادة لفيروس نقص المناعة البشرية وتعميم

المعلومات على البلدان المختلفة. وقام مجلس التنسيق، وهو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، بإنشاء فريق للاتصال يصاحب هذه العملية، التي ينبغي ألا تراودنا الأوهام في أنها عملية معقدة للغاية وسوف تستغرق وقتا طويلا.

وفيما يتعلق باقتراح فرنسا عقد اجتماع دولي للأطراف المعنية سعيا إلى إيجاد حل لهذه المشكلة - ونحن جميعا جزء من المشكلة - فقد اتفقنا مع فرنسا لبدء مناقشات حول النتائج المحددة المتوخاة من مثل هذا الاجتماع، وموقعه في السياق العام، وأهميته بالنسبة لأي دورة استثنائية للجمعية العامة قد تعقد في المستقبل. كما علينا دراسة كيفية التمويل لتنفيذ النتائج التي قد ينتهي إليها مثل هذا المؤتمر، حتى لا يبقى مجرد رسالة ميتة، وأن يتمخض عن نتائج حقيقية بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) في جميع أنحاء العالم. وحتما سيتعين علينا في هذه المناقشات أن نتناول اعتبارات أخرى تتعدى الصحة العامة والحصول على الأدوية، مثل التجارة العالمية، والتعريفات الجمركية، وحماية الملكية الفكرية.

بالنسبة للمسألة الثانية التي أثارتها فرنسا والمتعلقة بقاعدة البيانات التي نحن بصدد إنشائها. وكما ذكرت في تقريري، فقد بدأنا عملنا بالفعل. وأصبح الأمر جاهزا بالنسبة لبعض البلدان - كما أعتقد، للعمل مع شركائنا في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وإدارة التنمية الدولية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية. وقد وضعنا بالفعل برنامجا لضمان الاتساق وإنشاء قاعدة بيانات موحدة.

(تكلم بالانكليزية)

إن مشروع القرار الذي يتدارسه المجلس يمثل قرارا تاريخيا: فسوف يكون أول اعتراف، ومن جانب المجتمع الدولي، بوجود علاقة بين الإيدز - كمرض - والأمن البشري والتنمية. وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن سجل هذه العلاقة في قراراته السابقة. وأظن أننا لا يمكن أن نقلل من أهمية ذلك، وإلى أهمية تصورنا الذهني للإيدز. فهنا يكمن الفارق الحقيقي. فهل يعتبر الإيدز مجرد مشكلة صحية أو طبية، أم أنه مشكلة تنموية وأمنية، أيضا، فذلك يغير الأسلوب الذي نتعامل به مع المشكلة تغييرا جذريا. ويغير جذريا نوع الموارد التي يمكن استخدامها للتصدي للمشكلة. ولقد رأينا وتعلمنا جميعا كيف أن هذه المشكلة معقدة وهائلة، حتى أنه ليتعذر أن يتحملها قطاع واحد أو شخص بمفرده.

وأود أن أتقدم بالشكر للمجلس لعقد هذه المناقشة ودراسة مشروع القرار المطروح. هذا المشروع الذي سيساعدنا جدا - ليس في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز والدعاة المشاركين فحسب، ولكن الهيئات المجتمعية والحكومات أيضا - في عملنا شديد الصعوبة. غير أننا لا بد أن نساعد أيضا في تنفيذ مشروع القرار، مثلما طلب ممثل أوغندا، وعن حق.

وأخيرا، أشكر المجلس على ريادته، لا سيما أنت، سيدي الرئيس، لقد كان شرفا لي أن أحضر وأن أتكلم في اجتماع يعقد تحت رئاستكم. وأود، أيضا، أن أثني على السفير هولبروك على قيادته المتحمسة التي تبين أن المغامرة أمر إيجابي للغاية في الشؤون الدولية، وأيضا عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإيدز.

وختاما، كما قلت، فإن مؤتمر دربن كان مؤتمر أمل بالنسبة لي، ليس بسبب الابتكارات العلمية أو التكنولوجية - فلقد تعلمنا أن التكنولوجيا ليست هي ما يوقف زحف هذا الوباء - وإنما الناس بتمكين من قادهم ومواردهم. وإن قراركم وتصميمكم الحازم يعطي مزيدا من الأمل. إذ أن دورنا كقادة يتمثل في الإبقاء على هذا الأمل حيا - الأمل في

ظهور هذه السلعة النادرة لمكافحة الإيدز؛ وليس هناك أمل أكبر من تلك القيادة. وإنني أشكر المجلس جزيل الشكر على هذه القيادة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شكرا للدكتور بايوت على الإيضاحات والردود التي قدمها، وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد لإجراء التصويت على مشروع القرار (S/2000/696) المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الصين، فرنسا، كندا، مالي، ماليزيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٠